عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة

غدير فرح عمر

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين

1443هـ - 2022م

دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة

إعداد

غدير فرح عمرو

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

المشرف: أ. د. إبراهيم عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، من معهد التنمية المستدامة / جامعة القدس– فلسطين

1443هـ - 2022م

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة

إعداد الطالبة: غدير فرح عمرو

الرقم الجامعي: 201620199

المشرف: الأستاذ الدكتور إبراهيم عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2022/5/2م، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: أ.د. إبراهيم عوض التوقيع
2. ممتحناً داخلياً: أ.د. محمود الجعفري التوقيع.....
3. ممتحناً خارجياً: د. موسى عجوة التوقيع .....

القدس – فلسطين

1443هـ-2022م

إقـــــرار

أقر أنا معدة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدمّ لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع.

غدير فرح عمرو

التاريخ: 2/ 5 /2022م

الإهـــــــداء

أَحمدُ الله، وأثني عليه بما هو أهل له على ما أنعم عليّ من نعمه الكثيرة، والتي من بينها إتمام هذه الدّراسة وذلك عملاً بقوله تعالى : (لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ) سورة إبراهيم آية 7

إلى قدوتي الأولى .. ونبراسي الذي ينير دربي .. إلى من أعطاني بلا حدود ..إلى من رفعت رأسي عالياً افتخارًا به .. إلى **والدي العزيز رحمه الله.**

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها، وحضنتني أحشاؤها قبل يديها ... إلى شجرتي التي لا تذبل ...إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين ... وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها ... إلى من علمتني وعانت الصّعاب لأصل إلى ما أنا فيه ... وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها لتخفف من آلامي ... إلى من كان دعاؤها سُّر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب ... **أمي الحبيبة.**

إلى أروع من جسد الصداقة بكل معانيها ... فكان السند والعطاء ... قدمّ لي الكثير في صورٍ من صبرٍ ... وأملٍ ... ومحبةٍ ... إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ... إلى رفيق دربي ... إلى من شاطرني لحظات النجاح والفرح ... لن أقولَ شكراً ... بل سأعيش الشكر معك دائماً... إلى **صديقي الغالي "أحمد"** .

إلى حضرة الدّكتور إبراهيم عوض صاحب الفْضل الأول في إعداد هذه الرسالة.

إلى جميع من تتلمذتُ على أيديهم في معهد التّنمية المستدامة في جامعة القدس.

إلى من وقف على المنابر، وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا .. لهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي ...

غدير عمرو

شكر وعرفان

أَشكُرَ الله، مولاي وخالقي الذي منَّ عليَّ بإتمام هذه الرسالة، مع رجائي أن يتقبله منّي ويجعله خالصاً لوجههِ الكريم.

"**رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ**" (النمل: 19).

بداية أتقدم بجزيل الشّكر والعرفان إلى من كان له الفضل بعد الله في إخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية، المشرف على الرّسالة الأستاذ الدّكتور إبراهيم عوض، الذي لم يدّخر جهداً في إرشادي وتوجيهي منذ بداية كتابة الكلمات الأولى في الرّسالة، الذي وجدت فيه أستاذاً فاضلاً معطاء سخياً في علمه وخلقه، بذل الجهد والرأي السّديد في تخطي الكثير مِنَ الصّعاب، فجزاه الله خير الجزاء في الدّنيا والآخرة، والشّكر الجزيل إلى معهد التّنمية المستدامة في جامعة القدس.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء هيئة التّدريس بمعهدِ التنميةِ بجامعةِ القدسِ لِما قدّموه مِنْ جهدٍ ومعرفةٍ ومساعدةٍ علميّة، فلهم جميعاً خالص الشّكر والتّقدير.

الملخص

هدفت الدّراسة إلى التّعرف على دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، حيث تم تطبيق استبانة على (93) فرداً من ذوي الاحتياجات الخاصة، و(60) فرداً من مؤسسات المجتمع المحلي، وتظهر مشكلة الدراسة من خلال معاناة العديد من ذوي الاحتياجات الخاصة من مشكلات في إيجاد عمل داخل السوق الفلسطيني، أما فرضية الدراسة فتنقص على وجود دور لغرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني

أظهرت النتائج أنّ دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة بدرجة متوسطة، ومرتفعة من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، كما تبّينَ وجود علاقةً إيجابيةً مرتفعةً بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التّشغيل من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وعلاقةً إيجابيةً متوسطة من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأظهرت النتائج أنه لا توجد فروق حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، درجة الإعاقة ، طبيعة الإعاقة ، نوع المؤسسة التي يعمل بها المعاق، بينما توجد فروق تعزى للمتغيرات الخبرة العملية، التحصيل العلمي، لصالح ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر وحملة درجة ماجستير فأكثر لأن المتوسط الحسابي لديهم أكبر.

The role of the Hebron Governorate Chamber of Commerce and Industry and civil society institutions in integrating people with special needs in the Palestinian labor market

Prepared By: Ghadeer Farah Amr

Supervisor: Dr. Ibrahim Awad

Abstract

The study aimed to identify the role of the Hebron Governorate Chamber of Commerce and Industry and civil society institutions in integrating people with disabilities into the Palestinian labor market. The problem of the study appears through the suffering of many people with special needs from problems in finding work in the Palestinian market.

The results showed that the role of the Hebron Chamber of Commerce and Industry and civil society institutions in integrating people with special needs in the Palestinian labor market from the point of view of people with special needs, to a medium degree, and high from the point of view of workers in the Hebron Chamber of Industry and Commerce and civil society institutions, as it was found that there is a high positive relationship Between the role of Hebron Chamber of Commerce and Industry and civil society institutions in integrating people with special needs in the Palestinian labor market before and after employment from the point of view of workers in the Hebron Chamber of Industry and Commerce and civil society institutions, and a positive medium relationship from the viewpoint of people with special needs.

The results showed that there are no differences about the role of the Hebron Governorate Chamber of Commerce and Industry and civil society institutions in integrating people with special needs into the Palestinian labor market from the viewpoint of people with special needs due to the variables: gender, degree of disability, nature of disability, type of institution in which the disabled person works, While there are differences attributed to the variables of practical experience, educational attainment, in favor of those with experience of 10 years or more and those who hold a master's degree or more because the arithmetic mean is greater.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

ظهرت الغرف التّجارية الصّناعية في العالم كمؤسسات خدمية تهدف إلى نوع من التضامن التّجاري بين رجال الأعمال؛ حيث يحرص ذوو العمل التجاري على تنظيم قطاعات أعمالهم، والحفاظ على مصالحهم، وتوفير الخطط الملائمة للتّجار، وخلق الفرص التجارية ليستفيد منها منتسبوها، والتواصل مع الحكومة لبحث مصالح العمل والتجارة، وإيجاد اقتصاد وطني ناهض، والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعها وغيرها من الخدمات التي تقدمها الغرف التّجارية لدعم المنتج الوطني (خليل ويوسف، 2010).

وتلعب الغرف التّجارية الصّناعية دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية، وحتى الاجتماعية في أية دولة نظراً لتمثيلها لفئة هامة في المجتمع، وهي قطاع أرباب العمل، كما أن تنظيم عملية حماية وتمثيل مصالح أعضاء الهيئة العامة للغرف يكسب هؤلاء الأعضاء قوة في الدفاع عن

مصالحهم، وتتفاوت الأدوار التي تلعبها الغرف، وكذلك الخدمات التي تقدمها لأعضائها باختلاف طبيعة الدولة، وقوتها الاقتصادية، ومدى نشاط إدارة الغرف، وتوفر التسهيلات، والبنية التحتية لهم. ولكن بشكل عام تطورت أعمال ونشاطات الغرف بشكل واضح، وأصبحت الغرف مؤسسات قوية لها مكانتها وتأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبحت العضوية فيها تنمو وتتسع من خلال نمو واتساع الاقتصاد في أي بلد (عودة وأحمد، 2010).

وهكذا فإن هناك دوراً كبيراً لمؤسسات المجتمع المدني تجاه ذوي الإعاقة ، فهي قادرة على مساعدة المعاقين للانتفاع من الخدمات والفرص العادية والاندماج الاجتماعي الكامل، فالتأهيل المجتمعي يقوم على مبدأ دمج المعاق في محيطه الاجتماعي وعدمِ الحاقه بالمؤسسات ذات التخصص العالي التي تعزله أو تفصله عن أسرته وبيئته ومجتمعة، أما مبدأ المشاركة الوظيفية فيسعى إلى المشاركة في برامج تسهل اكتساب المهارات التي من شأنها تحسين أداء المعاقين الوظيفي بالبيئة العامة (عوادة، 2007).

أطلقت غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل (2019) إلى جانب شركائها من المؤسسات الحكومية والخاصة تجمّع الدمج الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بالشراكة بين غرفة الخليل ووزارة العمل والجمعية العربية للتأهيل وجمعية الشباب المسيحية والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة . ويهدف التّجمع إلى تعزيز دور المجتمع والمؤسسات العامة والخاصة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تم تشكيل لجنة تنسيقية من المؤسسات الخمس لإيجاد آلية وطنية لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة في كافة نواحي الحياة، ودمجهم بالمجتمع بالطريقة المثلى. وتم الاتفاق على تجميع قائمة بيانات موحدة بين المؤسسات أعضاء التّجمع والتعاون لمراجعة دورية لهذه البيانات، والقيام بزيارات ميدانية

للمنشآت الاقتصادية في محافظة الخليل لحصر الشواغر وتقسيمها على الأشخاص الباحثين عن عمل حسب المؤهلات المطلوبة، وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة ، إضافة إلى عقد يوم توظيف في شهر أكتوبر بمشاركة واسعة القطاع العام والخاص، وقد تم توظيف 200 شخص من ذوي الإعاقة (غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، 2019).

ويشهد القرن الحالي اهتماما ملحوظا برعاية المعوقين وذوي الحاجات الخاصة على المستوى العالمي وأصبحت الرّعاية الاجتماعية لهم من أهم البرامج التي تأخذ مكان الصّدارة في العالم المتقدم والنامي والمتخلف بهدف التخطيط الواعي لإحداث التغيير المقصود لإيجاد التوافق بين أداء الإنسان لأدواره ووظائفه الاجتماعية وبين بيئته التي يعيش فيها وليدرك الإنسان المعّوق أنه يملك قدرات وطاقة هائلة إذا ما تم تدريبه وتوجيهه وتأهيله ليصبح أنساناً لا يختلف عن غيره من الأسوياء (رضوان، 2011).

وفي العالم العربي هناك صعوبات ومعوقات تواجه تأهيل المعوقين وتشغيلهم وهي من الناحية الفنية فإن البرامج التأهيلية المهنية والتدريبية المقدمة لذوي الإعاقة ، بحاجة إلى استقراء المستقبل في تحديد الحاجات التدريبية والوظائف المتاحة، وضمان رغبة المتدرب في الاستمرار. وعدم تلقي التعليم الكافي، ونقص في المهارات التدريبية، وعدم وجود تعديلات في البيئة المناسبة للتدريب والعمل، بالإضافة إلى نظرة أصحاب العمل المتدنية لهم، الذي يؤثر سلباً في تدني الأجور وغالباً ما يتم التمييز بين رواتبهم والعاديين، وقلة الأمان الوظيفي، حيث يكونون معرضين لفقدان أعمالهم أكثر من غيرهم، وبعضهم يعمل بدون عقود عمل، مما يقلل المنافسة في سوق العمل، وزيادة معارضة أولياء الأمور للأعمال الدونية البسيطة التي لا تتناسب مع

مستوى المعوق الاجتماعي، إضافة إلى التّحفظات من تشغيل المرأة خوفاً من تعرضها للاستغلال أيضاُ والحماية الزائدة تجاهها (الصباح والحموز، 2013).

2.1 مشكلة الدراسة:

ويعاني ذوو الإعاقة من عدم إتاحة الفرصة الكاملة لقبولهم في العمل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية رغم وجود قانون مسنون من المجلس التشريعي الفلسطيني ينص على أن المؤسسات الحكومية وغيرها يجب أن يكون لديها نسبة من عدد العاملين من ذوي الإعاقة تتمثل في (5%) من عدد العاملين في المؤسسة (أبو جري، 2014).

تعتبر فلسطين من البلدان التي ارتفعت وترتفع فيها نسبة ذوي الحاجات الخاصة كحصيلة للظروف السياسية التي تمر بها، حيث إن اندلاع الانتفاضة الأولى والثّانية، حيث تشير النتائج النهائية لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى أن عدد ذوي الإعاقة في فلسطين بلغ 92,710 أفراد (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، 2020)، ولكون الباحثة أحد أفراد هذا المجتمع الذين يعانون من الإعاقة وواجهت مشكلات في إيجاد عمل داخل السوق الفلسطيني، لذلك تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة

صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة قبل التشغيل؟

2. ما دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة بعد التشغيل؟

3.1 فرضيات الدراسة

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة

الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، عدد سنوات الخدمة، التحصيل العلمي.

4. الفرضيّة الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، درجة الإعاقة، طبيعة الإعاقة، نوع المؤسسة التي يعمل بها المعاق، الخبرة العملية، التحصيل العلمي.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني. ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة قبل التشغيل وبعد التشغيل.
2. التعرف على العلاقة بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني

3. التعرف على دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة
4. التعرف على فروق على دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، عدد سنوات الخدمة، التحصيل العلمي.
5. التعرف على فروق على دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، درجة الإعاقة، طبيعة الإعاقة، نوع المؤسسة التي يعمل بها المعاق، الخبرة العملية، التحصيل العلمي.

5.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من تناولها مجموعة من المعارف التي تتمحور حول خدمات الغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني، لذا من المتوقع أن تكون مرجعاً علمياً للدراسات المستقبلية، وكذلك يمكن إجراء دراسات تتمحور حول الغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني ومدى ارتباطهما بالسوق الفلسطيني.

من الناحية العلمية :الكشف عن حقائق جديدة تفيد في تقييم الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني لذوي الاحتياجات الخاصة للجهات المعنية، وفتح آفاق بحثية جديدة لهذا الموضوع. وتنبع أهميتها بأنها ستستقطب وتضيف معلومات هامة وجديدة حول الخدمات

المقدمة لذوي الحاجات الخاصة من حيث مستوى هذه الخدمات ومناسبتها لاحتياجات ذوي الحاجات الخاصة وسبل إدارتها.

أما من الناحية التطبيقية: فتتبع من مساهمتها من خلال النتائج والتوصيات التي سوف نحصل عليها في تطوير الخدمات المقدمة لذوي الحاجات الخاصة والفائدة التي يمكن أنْ تعود على المجتمع، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للجهات المختصة حكومية كانت أو غير حكومية في صورة عمل هذه المؤسسات وتقييمها من مصدر أساسي.

من المتوقع أن تخرج هذه الدراسة بنتائج من خلالها يمكن توجيه أنظار الموظفين في الغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين على الدور الذي تلعبه في دعم ذوي الإعاقة .

6.1 حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة من خلال الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل الفلسطيني

الحدود البشرية: ذوي الإعاقة الذين تم دمجهم في مؤسسات المجتمع المدني.

الحدود المكانية: محافظة الخليل

7.1 مصطلحات الدراسة:

تم صياغة التعريفات للكلمات الدالة، وهي كما يلي:

الغرفة التجارية الصناعية: هي مؤسسة غير ربحية وغير حكومية، تسعى لتطوير الاقتصاد الوطني من خلال حماية مصالح التجار والصناعيين والدفاع عن حقوقهم (غرفة صناعة وتجارة محافظة الخليل، 2019).

مؤسسات المجتمع المدني: أي منظمة لها مجلس إدارة وعادة يكون موظفوها من العاملين في الخدمات الإنسانية بما يشمل الأخصائيين الاجتماعيين إلى جانب المتخصصين بمهن مساعدة بحيث يتم تقديم الخدمات التي لا تهدف إلى الربح (رضوان، 2011).

الدمج: هو أحد الاتجاهات الحديثة التي تقوم على أساس وضع فئة من ذوي الإعاقة مع مجموعة من الأشخاص العاديين لممارسة نفس النشاطات بشرط أن يستفيد المعاق من البرامج المقدمة له (عواده، 2007).

ذوو الإعاقة: هم الأفراد الذين يختلفون عن عامة أفراد المجتمع، والسبب في ذلك وجود احتياجات خاصة لهؤلاء الأفراد يتفردون بها عن سواهم، وتتمثل تلك الاحتياجات في برامج أو خدمات أو طرائق وأساليب تدريس أو أجهزة أو أدوات أو تعديلات تستوجبها كلها أو بعضها ظروفهم الحياتية، وتحدد طبيعتها وحجمها ومدتها الخصائص التي يتصف بها فرد منهم (الصباح وشناعة، 2010).

سوق العمل: هو المكان الذي تجتمع فيه قوى العرض والطلب الخاصة بالعمل والتي تخص خدمات العمل وليس بالضرورة أن يكون سوقاً حسياً (أبو عودة، 2016).

محافظة الخليل: في الجهة الجنوبية من فلسطين وتبعد عن العاصمة القدس مسافة (30)كيلو متر ،وتقع على ارتفاع ما يقارب(930)متر فوق مستوى سطح البحر وهي ثاني أكبر مدينة في

فلسطين بعد غزة ،ويعود سبب تسمية المدينة لارتباطها بالنبي إبراهيم الخليل عليه السلام، وبالإضافة لمكانتها الدينية في فلسطين فلها قوة اقتصادية مؤثرة، حيث يبلغ عدد سكانها(743.121) نسمة، وهي مقسمة لأربع أقاليم: إقليم شمال الخليل، ووسط الخليل، وجنوب الخليل، ويطا (حسن، 2019).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 الإعاقة

تعتبر قضية الإعاقة من القضايا الهامة التي تفرض نفسها على الأسرة وتقتحم أمنها واستقرارها، الأمر الذي يتطلب تكاتف أفرادها لمواجهتها، وتقديم العون لمن أصيب بها، حتى لا تترك بصمات سلبية على واقع الأسرة الاجتماعي والنفسي على المدى الطويل، ومهما كانت الآليات التي اتبعتها الأسرة في التعايش مع الإعاقة أو مواجهتها، فلا بد أن يترك وجود شخص معاق بين أفرادها آثاراً وإن كانت بسيطة، بحيث تختلف من أسرة إلى أخرى اعتماداً على عدة عوامل من أهمها شدة ونوع الإعاقة ، وجنس المعاق، وبنية العائلة، ومستوياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (عبدات، 2007).

والإعاقة هي ذلك النقص أو القصور المزمن أو العلة المزمنة التي تؤثر على قدرات الشخص فيصير معوقًا، سواء كانت الإعاقة جسمية أو حسية أو عقلية أو اجتماعية، الأمر الذي يحول بين الفرد وبين الاستفادة الكاملة من الخدمات التعليمية والمهنية التي يستطيع الفرد العادي الاستفادة منها كما تحول بينه وبين المنافسة المتكافئة مع غيره من الأفراد العاديين في المجتمع (نور الهدى، 2016).

لقد تطورت نظرة المجتمعات إلى الإعاقة والمعاقين نتيجة للحروب والكوارث التي ألمّت بالعالم والتي نتج عنها الملايين من المعاقين بعد أن كانت النظرة السلبية أصبحت نظرة إيجابية، ومن تواجد هامشي خارج المجتمع إلى تواجد فعلي وفعّال بتأهيل لوظائف ومهن جديدة تتناسب إمكانياتهم ما بعد الإعاقة ، كما اهتمت الحكومات ببذل جهودها لرعاية المعاقين وتدريبهم وتوظيفهم من خلال العديد من الهيئات والوزارات الرسمية والأهلية الخيرية قدمت لهم العديد من الأنشطة الرياضية والترويحية ولم يعد المعاق في انتظار عطف أو شفقة بل في حاجة إلى تفهّم ومعاونة لقدرته الشخصية ما بعد الإعاقة (إبراهيم:2007).

ويعد عدم اندماج المعاقين مع المجتمع وتفاعله معهم من أبرز المشكلات التي يعاني المعاق منها حيث يأتي أغلب المعاقين إلى المجتمع بإمكانيات وقدرات جسمية ونفسية مختلفة، وهناك متغيرات تلعب دورها في تجسيد عملية التفاعل هذه منها حالة المعاق نفسه ومنها ما له علاقة بالمجتمع (جرادات، 2010).

وتعتبر مشكلة الإعاقة والمعاقين في فلسطين ذات خصوصية هامة جداً نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، حيث كانت للإنتفاضة الأولى عام 1987م، والثانية عام 2000م، سبباً رئيسياً في تزايد أعداد المعاقين وخاصة المعاقين حركياً، بسبب الممارسات الوحشية للجيش الإسرائيلي الذي يستخدم أحدث الأسلحة حتى المحرمة دولياً في مواجهة

المواطنين العزل، ومن المتوقع تزايد أعداد المعاقين الفلسطينيين، إذا استمرت انتفاضة الأقصى الحالية، واستمر الجيش الإسرائيلي بإستخدام الأسلحة الفتاكة ضد الفلسطينيين (الرنتيسي، 2008).

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هناك العديد من الحالات التي تنتشر في فلسطين من ذوي الاحتياجات الخاصة، ونجد أن فرص العمل لديهم قليلة جداً، فالإعاقة في فلسطين لها مسببات أخرى تختلف عن العالم أجمع، فنجد أن الاحتلال له دور كبير في تسبب الاعاقة.

2.1.2 أنواع الإعاقة

الإعاقة البدنية: هم أولئك الذين لديهم قصور جسمي أو مشاكل صحية لا تجعلهم يسيرون بشكل طبيعي كأقرانهم، أو قد تكون معرقلة لتعلمهم، والتحاقهم بالمدرسة إلا بتقديم خدمات خاصة ومعدات تدريبية وتسهيلات تتناسب مع إعاقتهم (عديلة، 2012).

الإعاقة الحسية: كضعاف البصر وفاقديه والصم والبكم. يختلف ضعيف السمع عن الأصم في مدى تعرض كل منهما للحوادث، ومدى قدرة كل منهما على الاشتراك في الحياة الاجتماعية والتمتع بمنجزات التكنولوجيا الحديثة في مجال الأصوات، وما تيسره من أساليب التعلم، فضلاً عن أن الأصم صمماً مطلقاً لا يمكن أن يتعلم الكلام أو العمل في مجتمع يعتمد على الأصوات مثل التمثيل أو التدريس أو الموسيقى أو الخطابة أو صلاة الجماعة (صباح وبشير، 2018).

الإعاقة العقلية: وهم مرضى العقول وضعافها وهذا يعني نقص محدود في الذكاء العام حدده بأنه كل شخص يقف النمو العقلي عنده مهما بلغ من العمر عند ذكاء طفل في الثاني عشر من عمره أو أقل، وهذا النقص يرجع إلى التأخر أو التوقف في نمو العقل لأسباب مختلفة منها نقص نمو المخ ذاته أو عجز في مزاولة المخ لوظيفته العقلية بصورة عادية، وعدم كفاية الشخص

لأداء دوره الاجتماعي والاقتصادي في الحياة بدرجة مناسبة لنموه ونضجه العام (إبراهيم، 2011)

المعوقون اجتماعياً: وهم الذين يعجزون عن التفاعل السليم مع بيئاتهم وينحرفون عن معايير وثقافة مجتمعهم كالمتشردين والجانحين والمجرمين وغيرهم (الحديدي، 2013).

3.1.2 مسببات الإعاقة:

أ- أسباب وراثية: وتشمل الحالات التي تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق الجينات الموجودة على الكروموسومات في الخلايا(الصباح والحموز، 2013).

ب- أسباب بيئية: وتنقسم إلى (الصباح والحموز، 2013):

- ❖ أثناء الحمل: الأمراض الحادة مثل الحصبة الألمانية والتهاب الكبد الوبائي والزهري الأدوية التي تستعملها الأم خصوصًا الأدوية المهدئة وخافضات الحرارة ومزيلات المغص.
- ❖ أثناء الولادة: الولادة العسرة وما يصاحبها من جذب لرأس المولود أو ذراعه أو استعمال الآلات مثل الجفت. زرقة المولود بعد الولادة بسبب تعثرها أو التفاف الحبل السري حول الرقبة.
- ❖ بعد الولادة: إصابة الطفل بالصفراء بسبب اختلاف فصيلة الدم بين الأبوين من حيث عامل BO أو HR الأمراض المعدية الحادة التي تصيب المولود
- ❖ فترة الرضاعة والسنوات الأولى من العمر: عوامل وراثية تظهر متأخرة مثل أمراض العظام والعضلات الوراثية. نقص إفراز بعض الغدد من الهرمونات مثل الغدة الدرقية أو النخامية أو فوق الكلوية. أمراض سوء التغذية.

ت- أسباب أخرى في مراحل العمل المختلفة (متريوس، 2012):

- ❖ الحوادث التي تقع في الطرقات وأماكن العمل أو في المنزل
- ❖ الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والسيول والحروق.
- ❖ انتشار بعض العادات السيئة والسلوكيات الخاطئة وترتبط بالطب الشعبي
- ❖ ضعف الجينات لدى الآباء والأجداد أو اختلال في الجينات والكروموسومات .
- ❖ جهل الآباء بالإعاقات الظاهرة لدى الأبناء.
- ❖ الاضطرابات النفسية العقلية الوظيفية (الفصام، الصرع، أمراض الكلام).

تجد الباحثة أن مسببات الإعاقة متعددة فنجد أن منها ما هو وراثي، وهذا المسبب من الصعب التحكم في درجته أو في التغلب على درجة الإعاقة فيه لأنه يكون بسبب خلل في الجينات الوراثية، ومنه ما هو بيئي وغالباً يكون هناك نتيجة تأثيرات البيئة الخارجية، أما الأسباب الأخرى فقد تعددت حسب متغيرات الحياة البيئية في المجتمع منها ما يكون بسبب الحوادث أو الكوارث أو الاحتلال كما في فلسطين.

4.1.2 تأهيل ذوي الإعاقة في المجتمع:

التأهيل هو استعادة الشخص المعاق جزءًا من كيانه للإفادة من قدراته الجسمية والعقلية والمهنية بطريقة اقتصادية وبقدر المستطاع، وهو العملية المتسقة التي تهدف إلى أن يستعيد ويطور الشخص المعاق جسميًا أو عقليا أكبر قدر ممكن من القدرة على العمل وقضاء حياة مفيدة اجتماعيًا وشخصيًا، وهو أيضا تلك العملية المنظمة والمستمرة التي تهدف إلى إيصال الفرد المعاق إلى أعلى درجة ممكنة من النواحي الطبيّة والاجتماعيّة والنفسيّة والتربويّة والمهنيّة والاقتصاديّة التي يستطيع

الوصول إليها، وهناك مجموعة من المبادئ التي يرتكز عليها التأهيل المبني على المجتمع أهمها(أبو جري، 2014):

أولا :مبدأ المساواة:

إن الاختلافات في القدرات والسمات الشخصية بين بني البشر يجب أن لا تقود إلى عدم التساوي في القيمة الإنسانية، وأن المعاقين غير مسؤولين عن هذه الاختلافات وعن موقف المجتمع منهم، فهم ضحايا الإعاقة التي قد تسببها عوامل بيئية كالمرض والحوادث والحروب، إلا أن المعاقين يواجهون حساسية من المجتمع في عدم تلبية احتياجاتهم، لأسباب خارجة عن إرادتهم، فقد يحرمون من فرص الرعاية الطبية أو التعليم أو التشغيل، لذلك فإن من أحد أهداف البرامج التأهيلية أن يكون هناك إظهار لقدرات المعاقين وكفاءاتهم، وتوسيع حقوقهم وواجباتهم، عن طريق إزالة التفرقة ضدهم(أبو جري، 2014).

ثانيًا: العدالة الاجتماعية:

إن العدالة الاجتماعية لا تستدعي إعطاء الأفضلية للمعاقين أو الاستمرار بإصدار قوانين خاصة بهم، بل الأهم من ذلك هو البحث في الأسباب الكامنة في عدم تطبيق هذه القوانين، حيث لا تكون الخدمات والفرص في متناول جميع الأفراد المعاقين وليس بعضهم، وأن يكون الهدف توفير العناية الفردية والتدريب والتشغيل للجميع(أبو جري، 2014).

ثالثًا: التضامن:

إن التضامن هو أحد المبادئ الاجتماعية الأساسية وبدونه يصعب لأي منا العيش، فالاعتماد على الآخرين ليس سمة موجودة فقط عند المعاقين، فجميع البشر اعتمدوا على غيرهم لسنوات عديدة من عمرهم، لذلك فمسؤولية الحفاظ على حياة الناس هي مسؤولية جماعية، لهذا يبرز دور التضامن في رعاية الأفراد المعتمدين على غيرهم كالأطفال والشيوخ والمعاقين، ويجب أن ينظر إليه كامتياز

للجميع وليس مجرد إحسان لبعضهم(أبو جري، 2014).

رابعًا: الدمج:

إن عملية الدمج ليست مقتصرة على الخدمات والوظائف والتعليم والتنقل للمعاقين، بل يشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية، والصحية، والنفسية والتربوية، حيث أن القصور في تطبيق قانون حقوق المعاقين، إضافة إلى عملية عزل المعاقين عن الأنظار، وكأنهم فئة منبوذة أصابها المرض المعدي، ينافي أخلاقيات العمل الإنساني وحقوق المعاقين(أبو جري، 2014).

خامسًا: الكرامة:

وهي الحياة التي يعيش فيها المعاقين، ويدرك فيها الجميع أن جميع البشر لهم نفس القيمة والحقوق المتساوية، ويشارك المعاقين فيها بفاعلية في حياة الناس باعتباره عضوًا مرحبا بوجوده بينهم.

جدول (1.2) إحصائيات حول الإعاقة في فلسطين

الفقرة	البيان	الرقم/ النسبة
1-	نسبة الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين	2.1% من مجمل السكان، 48% في الضفة الغربية و 52% في قطاع غزة.
2-	عدد الأفراد ذوي إعاقة الحركة واستخدام الأيدي	47,109، أي نسبة 51%.
3-	معدل البطالة بين الأفراد ذوي الإعاقة المشاركين في القوى العاملة (15سنة فأكثر)	بلغ 37% بواقع 19% في الضفة الغربية و54% في قطاع غزة.
4-	معدل الأمية بين الأفراد ذوو الإعاقة 10 سنوات فأكثر	بلغت 32%.
5-	معدلات الأمية بين الجنسين	الذكور بلغت 20%، الإناث 46%. بينما في الضفة الغربية بلغت 35% و29% في قطاع غزة بين الأفراد 10 سنوات فأكثر.
6-	عدد الأطفال ذوي الإعاقة في فلسطين	20% من الأطفال دون سن الثامنة عشر، بلغ بين

		الذكور 21% والإناث 18%. كانت في قطاع غزة 22% مقابل 17% في الضفة الغربية.
7-	أماكن سكن الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين	- يعيش حوالي 69,242 في المناطق الحضرية بنسبة 75%. - 28,563 في الضفة الغربية بنسبة 64%. - 40,679 في قطاع غزة بنسبة 85%. - 13% من الأفراد منهم يعيش في الريف. - 12% يعيشون في مخيمات فلسطين.
8-	نسبة تعرض النساء المتزوجات ذات الإعاقة للعنف من قبل الزوج	بلغت 37% أي مرة واحدة خلال 12 شهر، بلغت 30% في الضفة الغربية مقابل 42% في قطاع غزة.
9-	نسبة تعرض النساء ذوي الإعاقة للعنف النفسي والجسدي من قبل الزوج	50% من النساء تعرضن للعنف النفسي مقابل 20% للعنف الجسدي.
10-	نسبة الأفراد غير المتزوجين من ذوي الإعاقة الذين تعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد أسرتهم	بلغت 27% من الأفراد (18-64) لم يتزوجوا تعرضوا للعنف. - حيث بلغت 19% في الضفة الغربية مقابل 35% في قطاع غزة.
11-	نسبة الأفراد الغير متزوجين من ذوي الإعاقة الذين تعرضوا للعنف الجسدي والنفسي	حوالي ثلث الأفراد (18-64 سنة) تعرضوا للعنف النفسي مقابل الخمس تعرضوا للعنف الجسدي.

المصدر (موقع اقتصاد فلسطين،2019)

5.1.2 الغرفة الصناعية التجارية ودورها في المجتمع:

ظهرت الغرف التجارية الصناعية في العالم كمؤسسات خدمية تهدف إلى نوع من التضامن التجاري بين رجال الأعمال؛ حيث يحرص ذوو العمل التجاري في المدن، والمقاطعات على إنشاء هذه المؤسسات؛ بغرض تنظيم قطاعات أعمالهم، والحفاظ على مصالحهم. وبصفة عامة، تحقيق الخدمات التالية طرح الخطط؛ والفرص التجارية، ليستفيد منها منتسوبوها،

والتواصل مع السلطات؛ لبحث مصالح العمل والتجارة، وإيجاد اقتصاد وطني ناهض، والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة لمجتمعها (الحميدان والسهلي، 2010).

والغرفة التجارية هي مؤسسة غير ربحية رسمية ذات موارد خاصة، تشرف على النشاط التجاري والاستثماري بدائرة محافظتها، وتقوم بأداء خدمات متعددة للتجار، كما تمثل همزة الوصل بين التجار والجهات المعنية بالنشاط التجاري والاقتصادي في سبيل حل مشاكل التجارة والتجار، كما تتابع أحوال السلع المعروضة بالأسواق، وتساهم في حل المشاكل التي تعوق توافر أية سلعة وغير ذلك(دليل الغرف التجارية الصناعية، 2009).

والغرفة التجارية إطار تنظيمي نقابي، ومؤسسة وطنية تمثل القطاع الخاص، ينضم لعضويتها كافة الموظفين في مجال الصناعة، والتجارة، والخدمات، والحرف، والمقاولات، سواء كانوا شركات أو أفراداً، ويمارسون أعمالهم في نطاق المحافظة التي ينتمون إليها، ويعدّ الانتساب لعضوية الغرفة التجارية ملزماً حسب قانون الانتساب للهيئات المحلية، وأعضاء الهيئة العامة ولهم الحق في الانتخاب، والترشح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً لأحكام الانتخابات العامة، وهم يساهمون في رسم سياسة المؤسسة من خلال مشاركتهم في الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الغرفة (اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، 2018).

والغرفة التجارية هي مؤسسة ذات نفع عام غايتها تنظيم المصالح التجارية، والصناعية، وتمثيلها والدفاع عنها، والعمل على ترقيتها، ويكون إنشاؤها بناء على طلب مجموعة من أرباب التجارة والصناعة ينتخبون فيما بينهم لجنة تحدد مركز الغرفة ودائرة اختصاصها، وعدد أعضاء مجلس إدارتها بما فيهم الرئيس المسؤول (غرفة تجارة وصناعة الكويت، 2010).

ويكون للغرفة أدواراً مهمة وملموسة في فض النزاع التجاري بين الأعضاء؛ واهتمامها بمنتسبيها، وتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها لتأدية أعمالهم، وتبصيرهم بالأسس الصحيحة لتعاملاتهم؛ وتقديم النصح لهم بشأن إيجاد نوع من التكامل فيما بينهم؛ بما يسهم في خفض كلفة الإنتاج، إلى جانب تبنيها قضايا منسوبيها ذات العلاقة بممارسة أنشطتهم والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها، وإذا تمكنت من أداء هذا الدور، وحققت مصلحة منتسبيها في شتى أنشطتهم؛ فإنها بذلك تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية، وبالتالي في تحسين أداء الاقتصاد الوطني، وجودته؛ وتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها. وقد تطور مفهوم الغرف في عالم اليوم، وباتت تسهم في خدمة المجتمع، وتطوير نشاطاته الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص (خليل ويوسف، 2010).

6.1.2 نشأة الغرف التجارية الفلسطينية

يرجع تاريخ تأسيس الغرف التجارية في فلسطين إلى العام 1936، حيث تم تأسيس أول غرفة تجارية، وهي غرفة تجارة وصناعة القدس، تلاها إنشاء معظم الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، باستثناء خمس غرف، حيث تم تأسيسها خلال فترة السبعينات والتسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين (العودة وأحمد، 2010).

وبدأت مسيرة غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل سنة 1953م بإمكانات ذاتية متواضعة، واستمرت على هذا الحال طيلة العقود السابقة إلى أنْ نجحت ببناء غرفة تجارية صناعية هي النموذج بين الغرف التجارية والصناعية ليس في فلسطين فحسب، بل في الكثير من مدن العالم العربي، وقد تأسست أول غرفة تجارية صناعية في محافظة بيت لحم في أوائل

الخمسينيات من القرن العشرين، حيث تم انتخاب أول مجلس إدارة بتاريخ 1952/4/16، وفي 1965/8/30 تم انتخاب مجلس إدارة جديد، وفي عام 1999م أصدر معالي وزير الاقتصاد الفلسطيني قراراً بتعيين مجلس إدارة جديد ضم نخبة من رجال الأعمال والاقتصاديين لإدارة شؤون الغرفة(غرفة تجارة وصناعة بيت لحم، 2018).

وتأسس اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية في عام 1989 في مدينة القدس، بمبادرة من الغرف الفلسطينية الأعضاء، والموزعة جغرافيًا على كافة محافظات الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومدنها الرئيسة، ويشكل الاتحاد المظلة الرئيسية للغرف الفلسطينية، وعددها الحالي 14 غرفة (13 في الضفة الغربية، وغرفة غزة بفروعها الأربع) تضم في عضويتها أكثر من 60,000 منشأة مسجلة حتى نهاية عام 2016؛ في حين يشكل رؤساء مجالس الغرف مجلس إدارة الاتحاد، برئاسة رئيس غرفة القدس. ويترأس اتحاد الغرف المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص (مركز المعلومات الفلسطيني، 2017).

منذ تسلم اتحاد الغرف التجارية أخذ على عاتقه خدمة أعضائه في شتى المجالات الصناعية والتجارية؛ للعمل على رفعة الاقتصاد الوطني، وتنميته قدر الإمكان من أجل الوصول بالاقتصاد الوطني الفلسطيني إلى الهدف المنشود. وحتى تستطيع الهيئة الإدارية تحقيق هذه الأهداف كان لا بد من رسم السياسات وصنع الإستراتيجيات للوصول إلى الهدف المنشود، ومن هذه السياسات تم استحداث أقسام إدارية حديثة مختلفة، والتي من شأنها تسهيل خدمة التجار والصناعيين وتزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، وبناء كادر عمل قوي ومؤهل لتسهيل هذه المهام، ناهيك عن توفير اللبنة الأساسية والبنية التحتية المميزة بتوفير المبنى الجديد كصرح اقتصادي وطني لخدمة أبناء هذا الوطن (دليل الغرف التجارية الصناعية، 2009).

7.1.2 دور الغرف التجارية من خلال الخدمات التي تقدمها

أولاً: دور الغرف التجارية في التسويق

إن اهتمام الغرف التجارية بتطوير العلاقات التجارية يساعد إلى حد بعيد في ترويج التجارة الفلسطينية في الأسواق الخارجية والمحلّية، فالاهتمام بإقامة المعارض المحلّية، والمشاركة في المعارض العالمية سواء من حيث الزيارة أو المشاركة في العرض والتسويق يساعد أعضاء الهيئة العامة، وأصحاب المشاريع الإنتاجية على تسويق منتجاتهم، ودخولهم لأسواق جديدة، وفي هذا المجال لا بد أن يكون هناك مركزية في إدارة المعارض محلياً وخارجياً، بحيث يكون الأمر مثلا متعلقاً بوزارة الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف تجنب الازدواجية في العمل، وعدم التخطيط السليم، وللخروج بمشاركة فاعلة، وناجحة للمنتجات الفلسطينية، إضافة إلى دورها التثقيفي لتشجيع الصناعة الوطنية على مستوى الفرد والمؤسسات، والمساعدة في التسويق الدولي من خلال إصدارها لنشرة شهرية خاصة تتحدث عن كيفية إقامة علاقات تجارية مع دول العالم الخارجي، بحيث تكون كل نشرة مختصة بإقامة علاقة مع دولة واحدة (العودة وأحمد، 2010).

تستطيع الغرف التجارية مساعدة أعضاء هيئتها العامة في زيادة قدرتهم التنافسية محلياً وخارجياً من خلال قيامها بإجراء الدراسات التشخيصية لمنشآت الأعمال؛ بهدف تحديد المشاكل، والتحديات التي تواجهها في تسويق منتجاتها، وقدرتها على منافسة الآخرين، إضافة إلى تقديمها لمجموعة من الاستشارات التخصصية من خلال مجموعة من المختصين في قضايا إنتاجية وإدارية وتسويقية ومالية، هذا إلى جانب الاستفادة من مجموع النشاطات السابقة التي تقدمها الغرف لأعضاء الهيئة العامة. وفي هذا المجال للغرف التجارية دور كبير في دعم المنتج المحلي من خلال تثقيف أرباب العمل للاعتناء بجودة المنتجات المحلية، والاعتناء بنوعيتها،

حتى يكون هناك إمكانية لحماية المنتجات المحلية من المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية، مما يشكل الداعم الأكبر للمستهدفين لشراء المنتج المحلي (عبد الباسط وعباس، 2011).

8.1.2 دور الغرف التجارية في عملية التدريب:

التدريب هو عملية إكساب الموظفين الحاليين أو الجدد المهارات الأساسية التي تلزمهم لأداء وظائفهم (Dessler, 2013). وتقوم دائرة التدريب في الغرفة التجارية بتقديم مجموعة من البرامج التدريبية التي تلبي احتياجات القطاع الخاص الفلسطيني في مجالات متنوعة حسب أهداف التدريب، والفئات الموجهة إليهم، وتباين تخصصاتهم الوظيفية، ومستوياتهم الإدارية. حيث تستقبل المقترحات التدريبية لأعضاء هيئتها العامة من التّجار والصّناع، وتعمل على تنفيذها، كما تعمل على تنفيذ برامج تدريبية خاصة للشركات حسب حاجاتهم ورغباتهم، وتسعى الدائرة من خلال خدمات التدريب التي تقدمها إلى تنمية وتطوير كفاءة أصحاب منشآت القطاع الخاص الفلسطيني، والموظفين لديهم، ورفد القطاع الخاص بالكفاءات التي تلبي احتياجاته، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية الآتية (غرفة صناعة وتجارة رام الله والبيرة، 2016):

- تنمية القوى البشرية لتتلاءم على التغيرات الطارئة على احتياجات السوق المحلي في المجالات المختلفة، بما يعود بشكل إيجابي على الإنتاجية، وبالتالي على الاقتصاد الوطني.
- إعادة تأهيل الموظفين في القطاع المهني، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لمواكبة المستجدات والتطورات.
- نشر الوعي العام في مجال التدريب المهني.
- تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة، والتشجيع على إنشائها.

- المساهمة في تحقيق الشّراكة، وتوفير المناخ الملائم بين مراكز التدريب المهني والقطاع الخاص.
- المساهمة في تنمية وتطوير أفراد المجتمع المحلي، ورفد سوق العمل بالقوى العاملة الفنية المدربة.
- بناء قاعدة واسعة من المؤمنين بدور وأهمية التدريب في تطوير منشآت الأعمال والتواصل معهم.

انطلاقا من إيمان غرفة تجارة و صناعة محافظة بيت لحم بتقديم خدمات نوعية لأعضاء الهيئة العامة من القطاعات المختلفة: التجارية والصّناعية والخدماتية، ودورهم في دعم وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، ونظراً لتزايد الطلب من هذه القطاعات لأيدي عاملة مدرّبة على أهم المهارات في أداء الأعمال، ولرفع كفاءة الموظفين، تم استحداث وحدة التدريب المهني والتقني في غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم في شهر نيسان من العام 2016 بتعاون من غرفة كولون الألمانية. بحيث تهدف وحدة التدريب المهني والتقني إلى تعزيز دور التدريب المهني في المحافظة، إضافة إلى تطوير مهارات الموظفين في المنشآت المختلفة في محافظة بيت لحم، وتغطية الاحتياجات التدريبية المتزايدة في سوق العمل، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التفصيلية الآتية (غرفة صناعة وتجارة بيت لحم، 2017):

- تعزيز دور التدريب المهني في المحافظة، والترويج له.
- تنظيم دورات تدريبية، وورشات عمل، بناء على دراسة الاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئة العامة.
- توطيد العلاقة مع مؤسسات التدريب المهني في المحافظة.

- مواكبة التغيّرات في سوق العمل، وذلك من خلال برامج تدريبية.
- عمل دراسات لاحتياج أعضاء الهيئة العامة.
- دراسة جودة مهارات خريجي مراكز التدريب.
- عمل الدراسات – خاصة فيما يتعلق باحتياج السوق.
- تعزيز الاتصال والتواصل مع القطاع الخاص.

9.1.2 دور الغرف التجارية في التخطيط الإستراتيجي:

يهتم التخطيط بوضع الرسالة، وتقييم البيئة الداخلية والخارجية، وتحديد فجوة الإستراتيجية، ووضع أهداف طويلة الأمد، واختيار أفضل الإستراتيجيات الكلية، وإستراتيجيات الوحدات الإستراتيجية، والإستراتيجيات الوظيفية، ويلاحظ أن رسالة المنظمة تحدد البيئة التي سوف يتم تجميع المعلومات عنها في الوقت نفسه، فإن اكتشاف نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات من خلال عملية التقييم يمكن أن تؤدي إلى تغيير رسالة المنظمة، وتتطلب عملية التخطيط تجميع معلومات، وتحليلها، واتخاذ القرارات باختيار أفضل البدائل في كل خطوة من خطواتها وينبغي أن تمارس بأعلى درجة من الكفاءة، حيث إن نتائجها ذات أثر طويل الأجل يحدد لفترة طويلة نوع النشاط الذي تركز عليه المنظمة، وما تقدمه من خدمات وسلع والأسواق التي تخدمها والتكنولوجيا المستخدمة والبحوث التي سوف تجرى، والموارد التي سوف تستخدم (أبو حليمة، 2013).

وضمن الفعاليات التي تقدمها الغرف التجارية في دعم الخطط الإستراتيجية جاءت فكرة تأسيس مركز تطوير الأعمال، وهذا المركز ضمن نطاق الغرف التجارية في عام 2008 لتوسيع الخدمات التي تقدمها الغرفة التجارية والصناعية للأعضاء، وليكون بمثابة الذراع التقني للغرفة

في متابعة أصحاب المنشآت الاقتصادية، ومساعدتهم على التكيف مع تحديات العمل في المنطقة، وذلك من خلال تقديم خدمات جديدة ومتميزة وبعيدة عن نطاق الخدمات الروتينية، ويوفر المركز طاقم من ذوي الخبرات المتخصصة لتقديم الاستشارات، والنصائح لأصحاب المنشآت التجارية والصناعية، وتميزت غرفة صناعة وتجارة بيت لحم من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية تمثل في (غرفة صناعة وتجارة بيت لحم، 2017):

1. تعزيز النشاط الاقتصادي لمجتمع الأعمال في المحافظة.

2. تحسين تقديم الخدمات، وتعزيز التواصل مع الأعضاء.

3. زيادة فاعلية وكفاءة أداء الغرفة التجارية.

4. تحسين الموارد المالية للغرفة.

10.1.2 مفهوم المجتمع المدني:

هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة؛ لتحقيق أغراض عدة. منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرارات على المستوى القومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة. ومنها أغراض مهنية كما هي الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة، والدفاع عن مصالح أعضائها. ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية؛ وبالتالي يمكن

القول بأن الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الأحزاب السياسية، والنقابات(أبو بكر، 2010).

تداول مفهوم المجتمع المدني في الغرب جاء لاحقاً لوجوده الفعلي، بمعنى أنه وجِدت المؤسسات (المستقلة) عن السلطة السياسية للدولة من أحزاب ونقابات وتجمعات ثم أطلق على هذه الفعاليات الاجتماعية اسم المجتمع المدني، أما في مجتمعاتنا العربية . والثالثة عموماً . فقد تم التفكير بالمجتمع المدني في سياق المشروع الحداثي الساعي لتأسيس الديمقراطية، فهو وجد كفكرة ومشروع ثم تم البحث عن كيفية خلقه أو البحث عنه إن كان هناك ما يدل على وجوده (مبروك، 2009).

11.1.2 نشأة وتطور المجتمع المدني

بدأ مفهوم المجتمع المدني بالظهور في الأدبيات الفكرية الغربية في عصور النهضة والتنوير، حيث كان الفرد ومجمل حقوقه هي محور تطور المجتمع المدني من خلال تأسيس الجمعيات والمنظمات التي تخدم مصالحهم وغاياتهم فكان هذا سر تشكل المجتمع المدني (أبو سيف، 2005).

وتتمتع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بخاصية فريدة من نوعها، ناشئة عن تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية في الدول الأخرى، بطريقة تتناقض مع المفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه ففي حين نشأت معظم منظمات المجتمع المدني وتطورت ضمن إطار الدولة في البلدان الأخرى، إذ يشار إلى أن بداية نشوء منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بما في ذلك المنظمات الدينية والنسوية والجمعيات الخيرية والنوادي الشبابية كانت خلال حقبة العشرينيات من القرن الماضي (مرة، 2010).

ولعب دافع الغيرة الوطنية في العشرينيات من القرن الماضي دورًا هامًا وواضحًا في انضمام العديد من المواطنين في التجمعات الخيرية على اعتبار أنها البديل عن المؤسسات الحكومية للمحتل البعيدة عن خدمة الوطن والمواطن، حيث تشكلت العديد من المؤسسات في ثلاثينيات القرن الماضي التي اتخذت من النشاط الاجتماعي والثقافي غاية وستارًا لأعمالها السياسية وذلك في سبيل التحايل على سلطات الانتداب البريطاني (الخطيب، 2009).

إن الملاحظ لغالبية مؤسسات المجتمع المدني التي عرفتها فلسطين في تلك المرحلة أنها أسست ضداً عن رغبات قوات الاحتلال، حيث لعبت العلاقات العائلية والعشائرية والطائفية دوراً في هيكلة مؤسسات المجتمع المدني (شومر، 2007).

أن استعادة المجتمع المدني السياسي الفلسطيني لحيويته بعد 1967، وممارسته النضالية ضد الكيان الصهيوني عزز مواقف م. ت. ف في أرض الغربة، وأكسبها احتراماً وتقديراً دفع الدول العربية إلى الاعتراف بالمنظمة، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وذلك في مؤتمر قمة الرباط 1974، والاعتراف لها بصفة عضو مراقب في هيئة الأمم المتحدة في نفس العام، إلا أن أهم اللحظات التي تجلى فيها المجتمع المدني/السياسي، كانت سنوات الانتفاضة الفلسطينية من 1987 إلى 1994، ففي ظل الانتفاضة العظيمة، تجند الشعب الفلسطيني بكل فئاته لتنظيم نفسه في جمعيات ونواد وتنظيمات ضد الاحتلال الصهيوني. وكان الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قادراً على تنظيم نفسه ومواصلة انتفاضته تحت قيادة مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن انتفاضة المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها دخلت في متاهة جديدة، بعد ما سمى بمسلسل السلام وتوقيع اتفاقية أوسلو 1993 (الخطيب، 2009).

1.11.1.2مكونات المجتمع المدني:

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على

العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي النقابات المهنية والعمالية، والحركات الاجتماعية، والجمعيات التعاونية والأهلية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات والنوادي الرياضية والاجتماعية، ومراكز الشباب والاتحادت الطلابية، والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة، والصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر، ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية(السوري، 2006).

2.11.1.2 العقبات التي تواجه عمل المؤسسات المجتمع المدني:

أظهر عوادة (2007) أن هناك مجموعة من العقبات التي تواجه المؤسسات في تشغيل المعاقين وتمثلت في نقص الأدوات المساعدة لتأهيل المعوقين وارتفاع كلفتها، مما يحد من قدرة المؤسسات على التواصل مع المعوق، رغم قيام عدد من هذه المؤسسات بتوزيع كمية من تلك الأدوات على المعوقين مؤخراً، والنقص الحاد في الكادر المهني المتخصص. وهذا النقص يتمثل في عدم قدرة العاملين في مجال الطب النفسي على تفهم الحالات الخاصة بالمرض نظراً لغياب التخصص في هذا المجال، كذلك في مجال التربية الخاصة والتأهيل النفسي والمهني والتأهيل الوظيفي والطبيعي، وضيق الأمكنة وعدم قدرتها على استيعاب المعوقين وعدم وجود ملاعب وساحات، أو أماكن لتقديم الخدمات الترفيهية، وعدم قدرة تلك المؤسسات على توفير أعمال خارجية للمعوقين والتي من شأنها تخفيف المعاناة التي يواجهونها في التنقل بواسطة وسائل المواصلات. إن عدداً كبيراً من تلك المؤسسات ما زالت عاجزة عن توفير وسائل مواصلات خاصة بالمعوقين، والإجراءات البيروقراطية والرسوم العالية في بعض الأحيان، إضافة إلى استخدام الوسطاء والمحاباة في تحويل المعوقين إلى المراكز المتخصصة أو توفير فرص العمل

لهم، وعدم وجود برامج أو خطط محددة يتم اتباعها في المراكز التي ينتسب إليها المعوقون، وعدم تزويد عائلاتهم بمعلومات لازمة بهذا الخصوص.

وترى الباحثة أن العقبات التي تواجه اندماج ذوي الاحتياجات الخاصة يمكن أن يتم تقسيمها إلى قسمين، الأول قبل التشغيل فنجد أن تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى العديد من التجهيزات لكي يتلاءم طبيعة العمل مع الوضع الصحي لهم، كما أن هناك نقص في الأدوات المساعدة للمعاقين للتغلب على إعاقتهم والقيام بالأعمال المنوطة بهم، لذا نجد أن هناك صعوبة في قبول ذوي الاحتياجات الخاصة للاندماج في بيئة العمل، أما بعد التشغيل فهناك العديد من العقبات وكان أهمها عدم وجود برامج وخطط واضحة من أجل تدريبهم على القيام بالأعمال التي يمكن أن يقوموا بها، كما أن الوضع الصحي لديهم في بعض الأحيان لا يتناسب مع المهام الموكلة لهم، وغيرها من العقبات، أما على الصعيد الحكومي فهناك شح في الموارد المالية من أجل توفير البيئة المريحة للعمل في المؤسسات الحكومية لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل.

2.2 الدراسات السابقة:

1.2.2 الدراسات العربية

تناولت دراسة سليمان (2015) دور منظمات المجتمع المدني في تأهيل المعاقين بصرياً لدمجهم داخل بيئة العمل، وتكونت عينة الدراسة من 120 معاقاً بصرياً من الذين حصلوا على تأهيل بعد تخرجهم من الجامعة، بالإضافة إلى 10 من مديري الشركات ومسؤوليها التي يعمل بها المعاقون بصرياً. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وقام الباحث بتصميم أداة إستبيان تقييم المتدربين للبرنامج التدريبي وبيئة العمل، كما قام الباحث بتصميم دليل مقابلة شخصية لاستقصاء أراء المديرين والمسؤولين بالشركات للوقوف على مدى فاعلية التدريب وكفاءة المعاقون بصرياً في العمل ومن ناحية أخرى مدى ملائمة بيئة العمل، وتقييم تجربة دمجهم داخل بيئة العمل. ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في تأهيل المعاقين بصرياً لدمجهم داخل بيئة العمل، كما أن تدريب المعاقين بصرياً يساهم في تنمية قدراتهم لرفع كفاءتهم في مجالات العمل المختلفة. وأهمية التدريب على مهارات التواصل، واستخدام الحاسب الآلي، ومهارات التوجيه والحركة في حصول المعاقين بصرياً على فرصة عمل حقيقية، وضرورة الاهتمام بوضع التسهيلات في بيئة العمل للمعاق بصرياً حتى يمكنه الاندماج والتكيف داخل بيئة العمل.

ودراسة أبو جري (2014) هدفت إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في تمثيل ذوي الإعاقة في الوظائف الحكومية الإدارية من وجهة نظر الإدارة العليا والوسطى، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة لجمع البيانات وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من

جميع أفراد الإدارة العليا والوسطى بوزارة الاقتصاد الوطني والبالغ عددهم (73) موظفاً وموظفة، تبين أن غالبية أفراد العينة يرون أن هناك نقصاً واضحاً من قبل الوزارة في تمثيل ذوي الإعاقة وتوفير المستلزمات اللازمة لهم وكذلك الاهتمام بهم بشكل عام، وظهر واضحاً عدم كفاية الموارد المالية لدى الوزارة مما يحد من تنفيذ التسهيلات اللازمة لذوي الإعاقة .

وفي نفس السياق يرى عبد الباقي (2012) سعت الدراسة لتحقيق عدة أهداف تتعلق بالتعرف على فلسفة الجمعيات الأهلية ومفهومها وأهدافها، وأهميتها، وكذلك التعرف على فلسفة تأهيل المعاقين وما الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في مجال تأهيل المعاقين حركياً، وكذلك التعرف على الجهود التي تقوم بها الجمعيات في مجال التأهيل المعوقين حركياً، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن؛ لأنه يعد أنسب المناهج وأكثرها شمولاً لدراسة النظم المختلفة بطريقة المقارنة، وكان أهم نتائج الدراسة وجود مجموعة من المعوقين مرتبطة بالجمعيات الأهلية منها ضعف القدرات الإدارية للجمعيات الأهلية في مصر، وعدم التنسيق بين المؤسسات رعاية وتأهيل الفئات الخاصة وغيرها من المؤسسات المجتمعية الأخرى سواء الأهلية أو الحكومية، مما يعوق الاستفادة من الموارد والإمكانيات المادية البشرية والتنظيمية لتلك المؤسسات في تأهيل تلك الفئات، والقصور الواضح في البيانات الخاصة بالمعوقين وغياب الإحصاءات والمعلومات اللازمة التي تساعد في التعرف على أبعاد الإعاقات وتزداد أعداد المعوقين في المجتمع، ونقص الموارد المالية ونقص المنشآت الطبية والتعليمية، ونقص أفراد التدريب والتأهيل وعدم رغبة الجماهير في التعاون مع الأجهزة القائمة بعملية التأهيل.

تناولت دراسة الرنتيسي (2008) العوامل المؤدية إلى المشكلات التي تحد من التحاق المعاقين حركياً بفرص العمل والتوصل إلى مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتغلب

على العوامل المؤدية إلى المشكلات التي تحد من التحاق المعاقين حركياً بفرص العمل، وقد الدراسة على جمعية المعاقين حركياً استخدم الباحث المنهج الوصفي وتم تطبيق بمدينة غزة بفلسطين وتم تطبيقيا على عينة مكونة من (140) معاقاً تم سحبها بالطريقة العشوائية البسيطة وتم تطبيق الاستبيان الخاص بالدراسة وكانت النتائج عدم تعاون رجال الأعمال وأصحاب المصانع مع المؤسسات التي تيتم بتشغيل المعاقين، عدم جدية خدمات التأهيل المهني التي تقدمها المؤسسة للمعاقين، ضعف الإمكانيات المادية بالمؤسسات المخصصة لتدريب المعاقين، وفرص العمل لا تناسب المعاقين.

هدفت **دراسة فروانة (2003)** إلى التعرف على دور المؤسسات التربية الخاصة في محافظات غزة في تنمية القدرات التعليمية والعقلية والمعرفية والاجتماعية وتأهيل المعاقين مهنياً، الذين يعانون من الإعاقة العقلية والبصرية والسمعية والحركية، وكيفية الاستفادة من الاتجاهات المعاصرة في خدمة الشريحة الهامة من شرائح المجتمع الفلسطيني، وقد تكونت عينة الدراسة من (215) فرداً من مدراء ومعلمي ومرشدي التأهيل والتدريب، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وكشفت الدراسة عن عدة نتائج أهمها وجود حاجة ماسة إلى تعزيز الدور الاجتماعي والتواصل الأسري بين مؤسسات التأهيل وأسر المعاقين، وضرورة إشراك المعاقين في برامج خاصة بنتيجة قدراتهم، وتعزيز الاتجاهات المعاصرة في المجتمع الفلسطيني، كما كشفت جوانب هامة توفرها المؤسسات الخاصة، بالتربية الخاصة افتقار هذه المؤسسات إلى وسائل تعليمية متطورة لكل إعاقة تناسب مستواها الفكري، وكما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أدوار مؤسسات التربية الخاصة تعزى لمتغير نوع الإعاقة التي تتخصص بها المؤسسة، بين العلاقة السمعية وبقية الإعاقات الأخرى وذلك لصالح الإعاقة

السمعية، كما أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعود لجهة المؤسسة (حكومية، وكالة، أهلية) إلى جانب تنمية القدرات المعرفية والفعلية، وذلك لصالح المؤسسات الأهلية.

وفي دراسة مسلم (2003) تم البحث في تحديد مدى كفاية الخدمات التشغيلية التي تقدمها مؤسسة يوم التأهيل المستشفيات للمعاقين وكان أهم تساؤلاتها: ما مدى كفاية خدمات التدريب المهني وخدمات التشغيل للمعاقين، حيث طبقت هذه الدراسة على عينة بلغت (675) معاقاً، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية باستخدام منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، وكان من أهم نتائج الدراسة: أن أهم المشكلات التي تواجه المعاق هي صعوبة إيجاد العمل المناسب للمعاق بعد حصوله على شهادة التأهيل المهني، وذلك لعدم توافر عمل مناسب وكذلك عدم تعاون أصحاب الأعمال (القطاع الخاص) في تشغيل المعاقين لأنهم يبحثون عن الربح المادي، ويوصي الباحث بضرورة تحسين مستوى الخدمات التشغيل للمعاقين وتوفير فرص عمل مناسبة للمعاق بعد حصوله على شهادة التأهيل المهني.

2.2.2 الدراسات الأجنبية:

وفي دراسة كهو وآخرون (khoo et al, 2013) تم التعرف على الأسباب التي لها علاقة بحصول ذوي الإعاقة على فرصة عمل واحتوى مجتمع الدراسة على 487 معاقاً ماليزياً ذا إعاقة من أربع ولايات في شمال ماليزيا حيث تبين أن ما عدده 287 يعانون من إعاقات جسدية والباقي يعانون من إعاقات عقلية وقد تم إجراء الدراسة على الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية والباقي يعانون من إعاقات عقلية وقد تم إجراء الدراسة على الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية ونسبتهم 59%من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع استبيان مكون من(56)سؤالاً لتحديد هل هناك تمييز في مكان العمل سواء من أرباب العمل أو الزملاء أو الزبون للأشخاص ذوي الإعاقة .

وأظهرت النتائج أن هناك تفرقة واضحة ترجع إلى جود الإعاقة لدى الأشخاص المرشحين للعمل حيث بينت أن ما نسبته (79.4%) من أفراد العينة حصلوا على فرصة عمل بنسبة (14.3%)منهم كانوا يعملون لأكثر من 10 ساعات يومياً. وأن هناك أشخاصاً لم يحصلوا على فرصة عمل ونسبتهم (20.6%) من أفراد العينة وترجع أسباب عدم حصولهم على العمل للتمييز بسبب الإعاقة .

دراسة مارموقي (Marumoagae, 2012) هدفت إلى التعرف على المعوقات والأسباب الثقافية والاجتماعية والشخصية التي تمنع ذوي الإعاقة من الدخول سوق العمل في جنوب أفريقيا .وتحدثت الدراسة عن أهم المعيقات ولخصتها في ثلاثة معيقات وهي: نقص وسائل السلامة في العمل، وصعوبة التنقل من وإلى العمل، والجهل في إمكاناتهم الخاصة في العمل وعدم تقبل أرباب العمل لذوي الإعاقة ومواقفهم المنحازة وغير العادلة تجاههم. كما نوّهت الدراسة إلى التشريعات والقوانين المتبعة في جنوب أفريقيا والتي تتعلق بضرورة إيجاد العدالة والمساواة في توظيف ذوي الإعاقة وإجبار أرباب العمل على تعديل ظروف العمل لتتوائم مع إعاقتهم.

قام **جوي هوا وآخرون (Chooi Hwa et al, 2008)** بدراسة نتائج توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في شركات ماليزيا حيث تم اقتراح نموذج نظري حدد فيه الباحثون نتائج التوظيف بثلاثة متغيرات تابعة (الراتب، الرضا الوظيفي، تعزيز القدرات) والمتغيرات المستقلة المؤثرة بأربعة متغيرات هي متغيرات داخلية:(الرغبة بالتقدم، الأداء) ومتغيرات خارجية (العلاقة مع المدير، دعم المنظمة). وتم دراسة أثر المتغيرات المستقلة على التابعة والتّطبيق على عينات لموظفين ذوي إعاقة وموظفين بدون إعاقة، ودراسة وجود اختلافات بين المجموعتين يرجع سببياً لوجود الإعاقة ، ووضحت الدراسة بأن 3523 من ذوي الإعاقة في ماليزيا هم الذين وجدوا لهم

وظائف في القطاع الخاص من أصل 2.4 مليون شخص من ذوي الإعاقة خلال العشر سنوات الأخيرة، وهو ما يدل على عدم استغلال هذا المورد البشري في ماليزيا أثبتت وجود مشكلات حرمان ذوي الإعاقة من الحصول على وظائف مناسبة وكذلك الرقي بحياتهم المهنية لنفع مجتمعاتهم.

حاولت دراسة فابيون **(Fabian, 2007)** التعرف على أهم العوامل المؤثرة في توظيف الشباب الحضر من ذوي الإعاقة وتكونت عينة الدارسة من 4571 شاباً حضرياً خريجاً من مؤسسةMarriott foundation for people with disabilities وقام طاقم المؤسسة بتوزيع استبيانات واجراء مقابلات معهم، وبعد تحميل العينات إحصائياً كانت النتيجة حصول 68% من عينة الدراسة على وظائف بمجرد انتمائهم من برنامج المؤسسة ويعود ذلك إلى الأسباب التالية: الجنس، والخبرات السابقة، وتلقي مساعدات اجتماعية

تهدف دراسة **مور وآخرون (Moore et al, 2005)** لفحص تأثير رؤية الإدارة العليا لدعم وتوظيف مديري من ذوي الإعاقة في الصناعات الرياضية، حيث تم بناء استبانة لجمع المعلومات عن مدى وجود مديري ذوي إعاقة وتم، تَوزيعها على 500 منظمة رياضية في الولايات المتحدة، وتم استرداد 196 استبانة بنسبة 31% وتم تحميل البيانات إحصائياً، وأشارت النتائج إلى وجود أهمية كبيرة عند مستوى دلالة 5% لممارسات الإدارة العليا الداعمة لتمثيل وتوظيف مديرين ذوي إعاقة، كما اتضح أن الإدارة العليا في هذه الشركات لها رؤية إيجابية لتحسين الممارسات الداعمة من قبل الإدارة العليا لتوظيف مديرين ذوي الإعاقة.

قام الباحثان كندي وهارس **(Kennedy and Harris, 2003)** بتقديم دراسة إحصائية تحدثا فيها عن واقع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقات الحادة في الولايات المتحدة حيث بين أن

(43) مليون أمريكي يعانون من إعاقات جسدية أو عقلية وغيرها، حيث كانت نسبة البطالة بينهم تقدر بـ(73%)، ومعدل الفقر(26%). وعرج الباحثان إلى بعض القوانين الفدرالية المتعلقة بتوظيف ذوي الإعاقة والتي أهمها القانون القاضي بتوظيف (1%) من طاقم المؤسسة الدائم من ذوي الإعاقة، واستطلعت الدراسة عينة مكونة (2669) شخصاً من ذوي الإعاقة في الفترة (1989-1994) و(433) شخصاً من ذوي الإعاقة في الفترة (1995-2001)، وأوضحت النتائج أن نسبة الذين حصلوا على وظائف دائمة من ذوي الإعاقة 6.6 % عام 1994، وفي الفترة الزمنية من 1995-2001 فقط 6.5% من هؤلاء الأشخاص تم توظيفهم. ووجود نزول حاد في نسبة توظيف ذوي الإعاقة، وانتهى الباحثان بأن هذه الإحصائيات توضح مدى التحدي الذي يواجه ذوي الإعاقة في الحصول على عمل دائم، وقدمت النصائح لأرباب العمل بضرورة الاهتمام بطاقات ذوي الإعاقة وتوظيفهم.

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل، يمكن إجمال النقاط التي توصلت لها الدراسات السابقة بما يلي:

1. تشابهت العديد من الدراسات السابقة في البحث في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة مثل دراسة (فروانة،2003)، ودراسة عبد الباقي (2012)، ودراسة سليمان (2015)، كما أن هناك مجموعة من الدراسات السابقة تناولت كيفية تقديم الخدمات للمعاقين مثل دراسة مسلم (2003)، والعوامل التي تؤثر في تمثيل الإعاقة في المؤسسات مثل دراسة أبو جري (2014)، ودراسة (Marumoagae, 2012)، ودراسة (Chooi Hwa et al, 2008)، ودراسة (Kennedy and Harris, 2003)، واتفقت بعض الدراسات في

البحث في العوامل التي تحد من التحاق ذوي الاحتياجات الخاصة بالعمل مثل دراسة الرنتيسي (2008)، ودراسة (khoo et al, 2013)،

2. تختلف بعض الدراسات عن الدراسات السابقة من خلال البحث في العوامل المؤثر في الانخراط في العمل مثل دراسة (Fabian, 2007)، أثر دعم رؤية توظيف المدراء ذوي الاحتياجات الخاصة مثل دراسة (Moore et al, 2005).
3. تميزت هذه الدراسة من خلال البحث في دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني.
4. كما أنها تميزت من خلال أداتها حيث عملت على استقصاء آراء ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك آراء العاملين في غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ هذه الدراسة، وقد شمل ذلك وصفاً لمنهج الدراسة، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، ومصادر جمع المعلومات، وأداة الدراسة، وصدق الأداة، وثبات الأداة، وخطوات تطبيق الدراسة، والمعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة، ومفاتيح التصحيح

1.3 منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لقياس دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني لملائمة هذا المنهج لطبيعة الدراسة وبيئتها.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل والبالغ عددهم (35)، ومؤسسات المجتمع المدني وتمثلت المؤسسات المجتمع المحلي العاملة في محافظة الخليل في (الاتحاد العام للمعاقين (4) أفراد، وجمعية الشبان المسيحية (YMCA) (10) أفراد، والجمعية العربية (2) أفراد، ومكتب العمل (45)) وكذلك ذوي الاحتياجات الخاصة العاملين في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي والبالغ عددهم (900) فرد حسب إحصائية اتحاد المعاقين الفلسطيني.

3.3 عينة الدراسة:

بلغ حجم عينة المعاقين 10.3% من عدد المعاقين في محافظة الخليل، بينما بلغ حجم عينة مؤسسات المجتمع المدني 62.5% من عدد العاملين في مؤسسات المجتمع المدني في مدينة الخليل، تم أخذ عينة قصدية(المتاحة) عن طريق استبانة الكترونية لتسهيل وصول الباحثة إلى مجتمع الدراسة، يوضح حجم العينة من كل طبقة والأعداد المستردة

جدول(1.3): خصائص المبحوثين الشخصية والديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

عينة ذوي الاحتياجات الخاصة			
المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	45	48.4
	انثى	48	51.6
	المجموع	93	100
درجة الإعاقة	قليلة	15	16.1
	متوسطة	36	38.7
	شديدة	42	45.2
	المجموع	93	100

طبيعة الإعاقة	حركية	48	51.6
	سمعية	9	9.7
	بصرية	33	35.5
	ذهنية	0	0
	غير ذلك	3	3.2
	المجموع	93	100
نوع المؤسسة التي تعمل فيها	تعليمية	27	29.0
	خدمية	66	71.0
	تجارية	0	0
	غير ذلك	0	0
	المجموع	93	100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	51	54.8
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	24	25.8
	10 سنوات فأكثر	18	19.4
	المجموع	93	100
التحصيل العلمي	دبلوم فما دون	36	38.7
	بكالوريوس	54	58.1
	ماجستير فأعلى	3	3.2
	المجموع	93	100
عينة مؤسسات المجتمع المحلي			
الجنس	ذكر	20	33.3
	انثى	40	66.7
	المجموع	60	100
عدد سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	12	20
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	28	46.7
	10 سنوات فأكثر	20	33.3
	المجموع	60	100
التحصيل العلمي	دبلوم فما دون	20	33.3
	بكالوريوس	23	38.3
	ماجستير فأعلى	17	28.4
	المجموع	60	100

4.3 أداة الدراسة:

للحصول على بيانات الضرورية للتحليل الإحصائي قامت الباحثة ببناء استبانة لقياس دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني، وقد تم بناء الاستبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن خلال الاستفادة من ذوي الاختصاص في مجال الدراسة، وقد اشتملت الاستبانة، محورين: المحور الأول تكون من البيانات الديمغرافية، والمحور الثاني فقرات الاستبانة وهي مقسمة إلى فقرات ذات علاقة بدور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل، وفقرات أخرى بعد التشغيل، بلغ عدد فقرات الاستبانة التي تم توزيعها على ذوي الاحتياجات الخاصة (22) فقرة بينما بلغ عدد فقرات الاستبانة التي تم توزيعها على الغرفة التجارية ومؤسسات المجتمع المدني (24) فقرة.

5.3 صدق الأداة

للتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرضها الاستبانة على مجموعة من المحكمين من حملة شهادة الدكتوراه في الجامعات الفلسطينية.

للارتقاء بمستوى الاستبيانات ولضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها، تمت مراجعتها وتحكيمها من قبل عدد من الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، كما تمّ استشارة اختصاصيين في مجال الإحصاء من أجل عملية إدخال البيانات وتحليلها. وفي ضَوْء ملاحظات

المحكمين تمّ تعديل بعض عبارات الاستبيانات كي تصبح أكثر وضوحاً من حيث الصياغة وانتماؤها للمحاور التي تندرج تحتها، والملحق رقم (2) يبين قائمة أسماء المحكمين.

من ناحية أخرى تم حساب معاملات الارتباط بيرسون والتي تعبر عن قوة العلاقة بين كل فقرة من فقرات محاور، ومجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لذلك المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وتعتبر أداة الدراسة بأنّها تتمتع بدرجة صدق عالٍ عندما تكون جميع أو معظم معاملات الارتباط دالة إحصائيا(مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وبالتالي يدل على زيادة الاتساق أو التناسق الداخلي للفقرات

الجدول رقم(2.3): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور لاستمارة ذوي الاحتياجات الخاصة

#	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
.1	واجهت معارضة من قبل الأسرة قبل دخول مجال العمل	0.66	0.00
.2	واجهت صعوبة في الحصول على العمل	0.69	0.00
.3	الإعاقة سببٌ في الحصول على الوظيفة	0.69	0.00
.4	لا أثق بقدراتي قبل التشغيل	0.63	0.00
.5	عملت غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في مساعدتي للحصول على العمل	0.63	0.00
.6	حصلت على المعرفة التامة بالعمل الذي سأقوم به	0.59	0.00
.7	تم توفير لي جميع الأدوات المكتبية الخاصة بي	0.78	0.00
.8	تم توفير لي الخدمات الصحية الملائمة لوضعي الصحي	0.72	0.00
.9	أعاني من تدني الأجور في العمل	0.73	0.00
.10	أعاني من طول ساعات العمل	0.77	0.00
.11	هناك صعوبة في تغطية نفقات العلاج	0.68	0.00
.12	أجد صعوبة في الموصلات للوصول إلى العمل	0.63	0.00
.13	بيئة العمل غير ملائمة لوضعي الصحي	0.65	0.00
.14	أبذل جهداً أكبر من طاقتي في العمل	0.57	0.00
.15	لا يوجد مساواة بيني وبين زملائي في مهام العمل	0.64	0.00

.16	يتم توجيه تعابير غير مناسبة لي من قبل المدير والزملاء	0.63	0.00
.17	الإعاقة تصعب حصولي على الترقية في العمل	0.56	0.00
.18	يلتزم أصحاب العمل بتطبيق حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	0.55	0.00
.19	يتم تأمين التجهيزات الخاصة بالوضع الصحي المناسب	0.66	0.00
.20	الإعاقة التي أعاني منها مناسبة لطبيعة العمل	0.73	0.00
.21	تعمل المؤسسة على تكليفي بالمهام التي أبدع فيها	0.73	0.00
.22	تم منحي تأميناً صحياً خاصاً بي	0.64	0.00

الجدول رقم(3.3): معاملات الارتباط بيرسون بين الفقرات والدرجة الكلية لمحور لاستمارة مؤسسات الغرفة التجارية ومؤسسات المجتمع المدني.

#	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة المعنوية
.1	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على عقد دورات تدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة	0.64	0.00
.2	رفض العديد من المؤسسات تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة	0.53	0.00
.3	هناك شراكة بين غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني لتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة	0.54	0.00
.4	يتم استخدام التكنولوجيا لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل	0.66	0.00
.5	هناك دورات متخصصة حسب الوظيفة التي يتم تأمينها لذوي الاحتياجات الخاصة	0.59	0.00
.6	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على تعزيز مهارات الاتصال والتواصل لدى ذوي الاحتياجات الخاصة	0.69	0.00
.7	يستفيد معظم ذوي الاحتياجات الخاصة من الدورات التأهيلية	0.63	0.00
.8	تدرس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني بيئة العمل الاجتماعية من حيث مناسبتها لذوي الاحتياجات الخاصة	0.83	0.00
.9	يتم تزويد ذوي الاحتياجات الخاصة بالمعرفة عن العمل الذي سيقومون به	0.59	0.00
.10	يتم مرافقة ذوي الاحتياجات الخاصة عاملين ذوي خبرة عالية لتدريبهم على العمل	0.68	0.00

.11	تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني ذوي الاحتياجات الخاصة بعد التشغيل	0.52	0.00
.12	تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني سلم الرواتب لذوي الاحتياجات الخاصة	0.63	0.00
.13	تدرس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني مستوى الرضا عن العمل لذوي الاحتياجات الخاصة	0.67	0.00
.14	تؤمن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني الأمان الوظيفي لذوي الاحتياجات الخاصة	0.58	0.00
.15	تساعد غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في توفير بيئة عمل مجهزة حسب الوضع الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة	0.53	0.00
.16	تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني المهام التي يتم تكليف ذوي الاحتياجات الخاصة بها	0.55	0.00
.17	يتم توعية العاملين في المؤسسات في كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة	0.67	0.00
.18	يتم متابعة أسباب تغيب العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة عن العمل	0.74	0.00
.19	تتكفل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني بالنفقات العلاجية لذوي الاحتياجات الخاصة	0.53	0.00
.20	تساهم غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في التغلب على نقاط الضعف لذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم لتنفيذ المهام	0.66	0.00
.21	يتم تقديم المساندة المهنية لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني	0.65	0.00
.22	تساعد غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على تعزيز الثقة بالنفس لذوي الاحتياجات الخاصة	0.76	0.00
.23	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على التقليل من ساعات العمل لذوي الاحتياجات الخاصة	0.73	0.00
.24	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على توفير العمل المناسب لكل فرد حسب إعاقته	0.63	0.00

من خلال الجداول السابقة يتضح وجود ارتباطات دالة إحصائيا(مستويات الدلالة المعنوية أقل من 0.05) بين معظم فقرات محاور الدراسة (الخدمات قبل التشغيل، الخدمات بعد التشغيل)

والدرجات الكلية للمحاور التي تحتوي تلك الفقرات وكذلك بين الدرجات الكلية لمحاور ومجالات الدراسة والدرجة الكلية لتلك المجالات والمحاور، وبذلك تعتبر هذه الفقرات ومجالاتها صادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

6.3 ثبات الأداة:

يستخدم ثبات أداة الدراسة للتعبير عن مدى تجانس و تناسق(اتساق) إجابات المبحوثين على فقرات وعبارات أداة الدراسة ومدى دقة إجاباتهم، وبالتالي أن تعطي أداة الدراسة النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقها على عينة أخرى مماثلة في نفس الظروف. لذلك ولقياس ثبات أداة الدراسة تم قياس الثبات لمجالات أداة الدراسة والفقرات بالإضافة إلى الدرجة الكلية لأداة الدراسة باستخدام معاملات الثبات كرونباخ ألفا وذلك على عينة الدراسة، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم(3.3): معاملات الثبات لمجالات الدراسة

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
استمارة ذوي الاحتياجات الخاصة		
قبل التشغيل	8	0.72
بعد التشغيل	14	0.81
الدرجة الكلية	22	0.83
استمارة عينة مؤسسات المجتمع المحلي		
قبل التشغيل	10	0.83
بعد التشغيل	14	0.86
الدرجة الكلية	24	0.92

كما يتضح من الجدول (3.3) أن قيم معاملات الثبات لمجالات الدراسة تراوحت بين (0.72-0.81)، كما بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (0.83) لاستمارة ذوي الاحتياجات الخاصة، مما يدل على أن أداة الدراسة الحالية قادرة على إعادة إنتاج 83% من البيانات و النتائج الحالية، بينما تراوحت قيم معاملات الثبات لمجالات الدراسة(0.83-0.96)، كما بلغت قيمة معامل

الثبات الكلية (0.92) لاستمارة مؤسسات المجتمع المحلي، مما يدل على أن أداة الدراسة الحالية قادرة على إعادة إنتاج 92% من البيانات والنتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وبالتالي اعتبرت أداة الدراسة الحالية مناسبة لأغراض الدراسة والأهداف التي وضعت هذه المجالات وفقراتها من أجلها.

7.3 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني

المتغير التابع: دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني

8.3 المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة، قامت الباحثة بمراجعتها تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة أي بتحويل الإجابات اللّفظيّة إلى رقمية حيث أعطيت الإجابات الأرقام التالية:(موافقة بدرجة قليلة جدا=1)، (موافقة بدرجة قليلة=2)، (موافقة بدرجة متوسطة =3)، (موافقة بدرجة كبيرة=4)، (موافقة بدرجة كبيرة جدا=5)،على مقياس ليكرت الخماسي بحيث كلما زادت الدرجة زادت درجة استجابات المبحوثين نحو دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني.

وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المئوية لخصائص المبحوثين الشخصية، كما تمّ حساب نسب الموافقة القليلة والمتوسطة والمرتفعة لكل فقرة ولكل محور وبناءً عليها تم الإجابة على أسئلة الدّراسة، كما تم استخدام معادلة الثبات كرونباخ ألفا

لفحص ثبات أداة الدراسة وأسلوب تحليل معاملات الارتباط بيرسون؛ لفحص صدق أداة الدراسة، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

9.3 مفتاح التصحيح:

بعد إعطاء اتجاهات أفراد العيّنة أرقامًا تمثّل أوزانًا لاتجاهاتهم من (1 _ 5)، تمّ حساب فرق أدنى قيمة وهي (1) من أعلى قيمة وهي(5 = 4) وهو ما يُسمّى المدى، ثمّ تمّ قسمة قيمة المدى على عدد المجالات المطلوبة في الحكم على النتائج، وهو(5) ليصبح الناتج =(4/5 = 0.8)، وبالتالي نستمرّ في زيادة هذه القيمة ابتداء من أدنى قيمة؛ وذلك لإعطاء الفترات الخاصّة بتحديد المستوى بالاعتماد على الوسط الحسابيّ، والجدول رقم (5.3) يوضّح ذلك:

جدول رقم (4.3): مفتاح التصحيح الخماسيّ

المتوسّط الحسابيّ	المستوى
أقلّ من 1.8	منخفضة جدًا
1.8–أقلّ من 2.6	منخفضة
2.6– أقلّ من 3.4	متوسطة
3.4– أقلّ من 4.2	مرتفعة
4.2–5	مرتفعة جدًا

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 تحليل نتائج أسئلة الدراسة

2.4 تحليل نتائج فرضيّات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمّن هذا الفصل عرضًا لنتائج الدراسة التي تمّ التوصّل لها بعد إجراء التحليل الإحصائيّ لبيانات الدراسة.

1.4 تحليل النتائج المتعلّقة بأسئلة الدراسة

نتائج السؤال الرئيس: ما دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة؟

للإجابة على السؤال الرئيس تم استخراج الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدرجات الكلّية لمحاور الدراسة المتعلّقة بدور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني .

الجدول رقم(1.4): الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدرجات الكلّية لمحاور الدراسة المتعلّقة بدور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني

دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني	من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني			من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة		
	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدرجة	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	الدرجة
قبل التشغيل	3.72	0.50	مرتفعة	3.04	0.34	متوسطة
بعد التشغيل	3.58	0.59	مرتفعة	3.21	0.30	متوسطة
الدرجة الكلّية	**3.65**	**0.53**	**مرتفعة**	**3.13**	**0.29**	**متوسطة**

يتضح من الجدول (1.4) أنّ الدرجة الكلّية لدور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني مرتفعة، حيث بلغت درجة الوسط الحسابيّ الكلّية(3.65) والانحراف المعياريّ(0.53)، بينما الدرجة الكلّية لدور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة متوسطة، حيث بلغت درجة الوسط الحسابيّ الكلّية(3.13) والانحراف المعياريّ(0.29).

السؤال الأول: ما دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة قبل التشغيل؟

للإجابة على السؤال الأول تم استخراج الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدرجات الكلّية لدور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة قبل التشغيل.

جدول رقم(2.4): الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات مجال (قبل التشغيل) من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني.

رقم	قبل التشغيل	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
.1	يتم تزويد ذوي الاحتياجات الخاصة بالمعرفة عن العمل الذي سيقومون به	4.13	0.62	مرتفعة
.2	تدرس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني بيئة العمل الاجتماعية من حيث مناسبتها لذوي الاحتياجات الخاصة	4.01	0.73	مرتفعة
.3	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على تعزيز مهارات الاتصال والتواصل لدى ذوي الاحتياجات الخاصة	3.93	0.57	مرتفعة
.4	هناك شراكة بين غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني لتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة	3.86	0.81	مرتفعة
.5	يتم مرافقة ذوي الاحتياجات الخاصة عاملين ذوي خبرة عالية لتدريبهم على العمل	3.86	0.73	مرتفعة
.6	يستفيد معظم ذوي الاحتياجات الخاصة من الدورات التأهيلية	3.73	1.07	مرتفعة
.7	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على عقد دورات تدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة	3.66	0.61	مرتفعة
.8	يتم استخدام التكنولوجيا لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل	3.62	0.88	مرتفعة
.9	هناك دورات متخصصة حسب الوظيفة التي يتم تأمينها لذوي الاحتياجات الخاصة	3.61	0.96	مرتفعة
.10	رفض العديد من المؤسسات تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة	2.86	0.96	متوسطة
الدرجة الكلّية		**3.72**	**0.50**	**مرتفعة**

يوضح الجدول (2.4) المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لكلّ فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني

حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل مرتبةً ترتيبًا تنازليًا حسب درجات المتوسّط الحسابيّ، وتشير الدرجة الكلّية الواردة في الجدول إلى أنّ آراء المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسّط الحسابيّ للدرجة الكلّية(3.72) والانحراف المعياريّ الكلّيّ مقداره (0.50) ممّا يدلّ على أنّ درجة آراء المبحوثين ووجهات نظرهم حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل مرتفع.

ورُتِبت فقرات الأداة ترتيبًا تنازليًا حسب درجات الأوساط الحسابيّة، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات : الفقرة (يتم تزويد ذوي الاحتياجات الخاصة بالمعرفة عن العمل الذي سيقومون به) بمتوسّط حسابيّ مقداره (4.13) وانحراف معياريّ مقداره (0.62)، ثمّ الفقرة (تدرس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني بيئة العمل الاجتماعية من حيث مناسبتها لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (4.01) وانحراف معياريّ مقداره (0.73)، والفقرة (تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على تعزيز مهارات الاتصال والتواصل لدى ذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (3.93) وانحراف معياريّ مقداره (0.57).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (رفض العديد من المؤسسات تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.86) وانحراف معياريّ مقداره (0.96)، الفقرة (هناك دورات متخصصة حسب الوظيفة التي يتم تأمينها لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (3.61) وانحراف معياريّ مقداره (0.96)، الفقرة (يتم استخدام التكنولوجيا لتأهيل

ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل) بمتوسّط حسابيّ مقداره (3.62) وانحراف معياريّ مقداره (0.88).

جدول رقم(3.4): الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات مجال (قبل التشغيل) من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة.

رقم	قبل التشغيل	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
.1	حصلت على المعرفة التامة بالعمل الذي سأقوم به	4.16	0.92	مرتفعة
.2	واجهت صعوبة في الحصول على العمل	3.32	0.93	متوسطة
.3	الإعاقة سبباً في الحصول على الوظيفة	3.12	1.07	متوسطة
.4	عملت غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في مساعدتي للحصول على العمل	3.12	0.55	متوسطة
.5	تم توفير لي جميع الأدوات المكتبية الخاصة بي	2.91	0.53	متوسطة
.6	تم توفير لي الخدمات الصحية الملائمة لوضعي الصحي	2.87	0.49	متوسطة
.7	واجهت معارضة من قبل الأسرة قبل دخول مجال العمل	2.54	1.24	منخفضة
.8	لا أثق بقدراتي قبل التشغيل	2.29	0.96	منخفضة
الدرجة الكلّية		**3.04**	**0.34**	**متوسطة**

يوضح الجدول (3.4) المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لكلّ فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس آراء ذوي الاحتياجات الخاصة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل مرتبةً ترتيبًا تنازليًا حسب درجات المتوسّط الحسابيّ، وتشير الدرجة الكلّية الواردة في الجدول إلى أنّ آراء المبحوثين كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسّط الحسابيّ للدرجة الكلّية(3.04) والانحراف المعياريّ الكلّيّ مقداره (0.34) ممّا يدلّ على أنّ درجة آراء المبحوثين ووجهات نظرهم حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل متوسط.

ورُتِبت فقرات الأداة ترتيبًا تنازليًا حسب درجات الأوساط الحسابيّة، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (حصلت على المعرفة التامة بالعمل الذي سأقوم به) بمتوسّط حسابيّ مقداره (4.16) وانحراف معياريّ مقداره (0.92)، ثمّ الفقرة (واجهت صعوبة في الحصول عل العمل) بمتوسّط حسابيّ مقداره (3.32) وانحراف معياريّ مقداره (0.93)، والفقرة (الإعاقة سبباً في الحصول على الوظيفة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (3.12) وانحراف معياريّ مقداره (1.07).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (لا أثق بقدراتي قبل التشغيل) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.29) وانحراف معياريّ مقداره (0.96)، الفقرة (واجهت معارضة من قبل الأسرة قبل دخول مجال العمل) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.54) وانحراف معياريّ مقداره (1.24)، الفقرة (تم توفير لي الخدمات الصحية الملائمة لوضعي الصحي) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.87) وانحراف معياريّ مقداره (0.49).

السؤال الأول: ما دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة بعد التشغيل؟

للإجابة على السؤال الأول تم استخراج الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة للدرجات الكلّية لدور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة بعد التشغيل.

جدول رقم(4.4): الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات مجال (بعد التشغيل) من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني.

رقم	بعد التشغيل	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
.1	تؤمن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني الأمان الوظيفي لذوي الاحتياجات الخاصة	4.07	0.68	مرتفعة
.2	تساعد غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على تعزيز الثقة بالنفس لذوي الاحتياجات الخاصة	4.06	0.86	مرتفعة
.3	تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني ذوي الاحتياجات الخاصة بعد التشغيل	4.01	1.21	مرتفعة
.4	تدرس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني مستوى الرضا عن العمل لذوي الاحتياجات الخاصة	3.86	0.68	مرتفعة
.5	تساعد غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في توفير بيئة عمل مجهزة حسب الوضع الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة	3.86	0.89	مرتفعة
.6	يتم متابعة أسباب تغيب العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة عن العمل	3.81	0.91	مرتفعة
.7	يتم توعية العاملين في المؤسسات في كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة	3.73	0.93	مرتفعة
.8	تساهم غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في التغلب على نقاط الضعف لذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم لتنفيذ المهام	3.73	0.77	مرتفعة
.9	تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني المهام التي يتم تكليف ذوي الاحتياجات الخاصة بها	3.66	0.79	مرتفعة
.10	يتم تقديم المساندة المهنية لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني	3.66	1.01	مرتفعة
.11	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على توفير العمل المناسب لكل فرد حسب	3.66	1.08	مرتفعة

	إعاقته			
.12	تتكفل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني بالنفقات العلاجية لذوي الاحتياجات الخاصة	2.81	1.33	متوسطة
.13	تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني سلم الرواتب لذوي الاحتياجات الخاصة	2.66	0.81	متوسطة
.14	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على التقليل من ساعات العمل لذوي الاحتياجات الخاصة	2.61	1.41	متوسطة
الدرجة الكلّية		**3.58**	**0.59**	**مرتفعة**

يوضح الجدول (4.4) المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لكلّ فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس آراء المبحوثين ووجهات نظرهم حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني بعد التشغيل مرتبةً ترتيبًا تنازليًا حسب درجات المتوسّط الحسابيّ، وتشير الدرجة الكلّية الواردة في الجدول إلى أنّ آراء المبحوثين كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسّط الحسابيّ للدرجة الكلّية(3.58) والانحراف المعياريّ الكلّيّ مقداره (0.59) ممّا يدلّ على أنّ درجة آراء المبحوثين ووجهات نظرهم حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني بعد التشغيل مرتفع.

ورُتِبت فقرات الأداة ترتيبًا تنازليًا حسب درجات الأوساط الحسابيّة، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (تؤمن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني الأمان الوظيفي لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (4.07) وانحراف معياريّ مقداره (0.68)، ثمّ الفقرة (تساعد غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على تعزيز الثقة بالنفس لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (4.06) وانحراف معياريّ مقداره (0.86)، والفقرة (تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات

المجتمع المدني ذوي الاحتياجات الخاصة بعد التشغيل) بمتوسّط حسابيّ مقداره (4.01) وانحراف معياريّ مقداره (1.21).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على التقليل من ساعات العمل لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.61) وانحراف معياريّ مقداره (1.41)، الفقرة (تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني سلم الرواتب لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.66) وانحراف معياريّ مقداره (0.81)، الفقرة (تتكفل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني بالنفقات العلاجية لذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.81) وانحراف معياريّ مقداره (1.33).

جدول رقم(5.4): الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات مجال (بعد التشغيل) من وجهة نظر العاملين في غرفة ذوي الاحتياجات الخاصة.

رقم	بعد التشغيل	الوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	المستوى
1.	تم منحي تأمين صحي خاص بي	4.77	0.75	مرتفعة
2.	أعاني من تدني الأجور في العمل	4.16	1.17	مرتفعة
3.	أبذل جهد أكبر من طاقتي في العمل	3.87	0.71	مرتفعة
4.	تعمل المؤسسة على تكليفي بالمهام التي أبدع فيها	3.71	0.81	مرتفعة
5.	الإعاقة التي أعاني منها مناسبة لطبيعة العمل	3.38	0.91	متوسطة
6.	بيئة العمل غير ملائمة لوضعي الصحي	3.06	0.95	متوسطة
7.	أجد صعوبة في الموصلات للوصول إلى العمل	2.96	1.43	متوسطة
8.	أعاني من طول ساعات العمل	2.83	0.88	متوسطة
9.	الإعاقة تصعب حصولي على الترقية في العمل	2.83	1.01	متوسطة
10.	يتم تأمين التجهيزات الخاصة بالوضع الصحي المناسب	2.81	0.64	متوسطة
11.	هناك صعوبة في تغطية نفقات العلاج	2.77	0.87	متوسطة

.12	يتم توجيه تعابير غير مناسبة لي من قبل المدير والزملاء	2.65	0.78	متوسطة
.13	يلتزم أصحاب العمل بتطبيق حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	2.64	0.71	متوسطة
.14	لا يوجد مساواة بيني وبين زملائي في مهام العمل	2.54	0.91	منخفضة
الدرجة الكلّية		**3.21**	**0.30**	**متوسطة**

يوضح الجدول (5.4) المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لكلّ فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس ذوي الاحتياجات الخاصة نظرهم حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني بعد التشغيل مرتبةً ترتيبًا تنازليًا حسب درجات المتوسّط الحسابيّ، وتشير الدرجة الكلّية الواردة في الجدول إلى أنّ آراء المبحوثين كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسّط الحسابيّ للدرجة الكلّية(3.21) والانحراف المعياريّ الكلّيّ مقداره (0.30) ممّا يدلّ على أنّ درجة آراء المبحوثين ووجهات نظرهم حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني بعد التشغيل متوسط.

ورُتِبت فقرات الأداة ترتيبًا تنازليًا حسب درجات الأوساط الحسابيّة، وقد جاء في مقدمة هذه الفقرات: الفقرة (تم منحي تأمين صحي خاص بي) بمتوسّط حسابيّ مقداره (4.77) وانحراف معياريّ مقداره (0.75)، ثمّ الفقرة (أعاني من تدني الأجور في العمل) بمتوسّط حسابيّ مقداره (4.16) وانحراف معياريّ مقداره (1.17)، والفقرة (أبذل جهد أكبر من طاقتي في العمل) بمتوسّط حسابيّ مقداره (3.87) وانحراف معياريّ مقداره (0.71).

في حين كانت أدنى الفقرات: الفقرة (لا يوجد مساواة بيني وبين زملائي في مهام العمل) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.54) وانحراف معياريّ مقداره (0.91)، الفقرة (يلتزم أصحاب العمل بتطبيق حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.64) وانحراف

معياريّ مقداره (0.71)، الفقرة (يتم توجيه تعابير غير مناسبة لي من قبل المدير والزملاء) بمتوسّط حسابيّ مقداره (2.65) وانحراف معياريّ مقداره (0.78).

2.4 تحليل النتائج المتعلّقة بفرضيّات الدراسة:

الفرضيّة الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني.

لاختبار هذه الفرضيّة، تمّ حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) والدلالة الإحصائية لإجابات العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني حول بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل كما هو موضّح في الجدول (6.4)

جدول رقم (6.4): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل

المتغيرات		قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل	دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني بعد التشغيل	0.884	0.000

يُلاحَظُ من الجدول (6.4) أنّ معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلّيّة بلغ (0.884)، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.00) وهي قيمة دالة إحصائياً، ما يعني وجود علاقة بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل؛ وعليه فإنّ هناك علاقةً إيجابيةً مرتفعةً بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني.

الفرضيّة الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة.

لاختبار هذه الفرضيّة، تمّ حساب قيمة معامل ارتباط بيرسون (ر) والدلالة الإحصائية لإجابات وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة حول بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل كما هو موضّح في الجدول (7.4)

جدول رقم (7.4): معامل ارتباط بيرسون والدلالة الإحصائية بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل

المتغيرات		قيمة معامل الارتباط (ر)	الدلالة الإحصائية
دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل	دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني بعد التشغيل	0.615	0.000

يُلاحَظُ من الجدول (7.4) أنّ معامل ارتباط بيرسون للدرجة الكلّيّة بلغ (0.615)، وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.00) وهي قيمة دالة إحصائياً، ما يعني وجود علاقة بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة؛ وعليه فإنّ هناك علاقةً إيجابيةً متوسطة بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة.

الفرضيّة الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، عدد سنوات الخدمة، التحصيل العلمي.

أوّلًا: الجنس.

الجدول الآتي يبين درجات المتوسّطات الحسابيّة الكلّية والانحرافات المعياريّة ونتائج اختبار (ت) للعينتين المستقلتين لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى متغيّر الجنس، والجدول رقم(8.4) يوضّح ذلك:

الجدول رقم(8.4): يوضّح المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ونتائج اختبار (ت) للعينتين المستقلتين لمحاور إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر الجنس.

الجنس	العدد	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	قيمة اختبار ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
ذكر	20	3.53	0.34	1.234	58	0.222
أنثى	40	3.71	0.60			

يتضح من الجدول (8.4) أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر الجنس، وذلك لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبالتالي يُستنتج قَبول الفرضيّة الصّفرية.

ثانيًا: عدد سنوات الخدمة

للتحّقق من صحّة هذه الفرضيّة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر عدد سنوات الخدمة، والجدول (9.4) يوضّح ذلك:

الجدول رقم(9.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر عدد سنوات الخدمة

مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	10.080	2	5.040	41.338	0.000
داخل المجموعات	6.949	57	0.122		
المجموع	17.029	59			

يتضح من الجدول (9.4) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر عدد سنوات الخبرة، لأن مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبالتالي يُستنتج قبول الفرضيّة البديلة.

ومن أجل معرفة الفروق حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر عدد سنوات الخبرة، تمّ استخدام اختبار (LSD) للمقارنات الثنائية البُعدية، حيث تمثّل الأرقام في الجدول الفروق في الأوساط الحسابيّة، والجدول (10.4) يوضّح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(10.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات الثنائية البعدية حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر عدد سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5 – 10 سنوات	10 سنوات فأكثر
أقل من 5 سنوات	2.91			
5 – 10 سنوات	3.60	0.401020		
10 سنوات فأكثر	4.00	1.091497		

* الفروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.05.

من خلال الجدول (10.4) كانت الفروق بين ذوي الخبرة (5–10 سنوات و10 سنوات فأكثر) من جهة وذوي الخبرة أقل من 5 سنوات لصالح ذوي الخبرة (5–10 سنوات و10 سنوات فأكثر) لأن المتوسط الحسابي لديهم أكبر.

ثالثاً: التحصيل العلمي

للتحّقق من صحّة هذه الفرضيّة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر التحصيل العلمي، والجدول (11.4) يوضّح ذلك:

الجدول رقم(11.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر عدد التحصيل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.961	2	0.981	3.710	0.031
داخل المجموعات	15.068	57	0.264		
المجموع	17.029	59			

يتضح من الجدول (11.4) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر التحصيل العلمي، لأن مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبالتالي يُستنتج قبول الفرضيّة البديلة.

ومن أجل معرفة الفروق حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر التحصيل العلمي، تمّ استخدام اختبار (LSD) للمقارنات الثنائية البُعدية، حيث تمثّل الأرقام في الجدول الفروق في الأوساط الحسابيّة، والجدول (12.4) يوضّح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(12.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات الثنائية البعدية حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى مُتغيّر التحصيل العلمي.

التحصيل العلمي	المتوسط الحسابي	دبلوم فما دون	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
دبلوم فما دون	3.44			
بكالوريوس	3.69			
ماجستير فأعلى	3.89	0.442839		

* الفروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.05.

من خلال الجدول (12.4) كانت الفروق بين حملة درجة ماجستير فأكثر من جهة وحملة درجة دبلوم فما دون من جهة أخرى لصالح حملة درجة ماجستير فأكثر لأن المتوسط الحسابي لديهم أكبر.

الفرضيّة الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى

إلى متغيّرات: الجنس، درجة الإعاقة ، طبيعة الإعاقة ، نوع المؤسسة التي يعمل بها المعاق، الخبرة العملية، التحصيل العلمي.

أوّلًا: الجنس.

الجدول الآتي يبين درجات المتوسّطات الحسابيّة الكلّية والانحرافات المعياريّة ونتائج اختبار (ت) للعينتين المستقلتين لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى متغيّر الجنس، والجدول رقم(13.4) يوضّح ذلك:

الجدول رقم(13.4): يوضّح المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ونتائج اختبار (ت) للعينتين المستقلتين لمحاور إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر الجنس.

الجنس	العدد	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	قيمة اختبار ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
ذكر	20	3.18	0.29	1.882	91	0.063
أنثى	40	3.07	0.28			

يتضح من الجدول (13.4) أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر الجنس، وذلك لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبالتالي يُستنتج قَبول الفرضيّة الصّفرية.

ثانياً: درجة الإعاقة

للتحّقق من صحّة هذه الفرضيّة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر درجة الإعاقة ، والجدول (14.4) يوضّح ذلك:

الجدول رقم(14.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر درجة الإعاقة

مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.114	2	0.057	0.661	0.519
داخل المجموعات	7.770	90	0.086		
المجموع	7.884	92			

يتضح من الجدول (14.4) أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر درجة الإعاقة ، لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وبالتالي يُستنتج قبول الفرضيّة الصّفرية.

ثالثاً: طبيعة الإعاقة

للتحّقق من صحّة هذه الفرضيّة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر طبيعة الإعاقة ، والجدول (15.4) يوضّح ذلك:

الجدول رقم(15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر طبيعة الإعاقة

مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.352	3	0.051	0.142	0.716
داخل المجموعات	7.532	89	0.073		
المجموع	7.884	92			

يتضح من الجدول (15.4) أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر طبيعة الإعاقة ، لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 وبالتالي يُستنتج قبول الفرضيّة الصّفرية.

رابعاً: نوع المؤسسة التي يعمل فيها:

الجدول الآتي يبين درجات المتوسّطات الحسابيّة الكلّية والانحرافات المعياريّة ونتائج اختبار (ت) للعينتين المستقلتين لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى متغيّر نوع المؤسسة التي يعمل فيها، والجدول رقم(16.4) يوضّح ذلك:

الجدول رقم(16.4): يوضّح المتوسّطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة ونتائج اختبار (ت) للعينتين المستقلتين لمحاور إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر نوع المؤسسة التي يعمل فيها.

نوع المؤسسة التي يعمل فيها	العدد	المتوسّط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	قيمة اختبار ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
تعليمية	27	3.13	0.24	0.176	91	0.860
خدماتية	66	3.12	0.31			

يتضح من الجدول (16.4) أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر نوع المؤسسة التي يعمل فيها، وذلك لأن مستوى الدلالة أكبر من 0.05، وبالتالي يُستنتج قَبول الفرضيّة الصّفرية.

خامساً: الخبرة العملية:

للتحّقق من صحّة هذه الفرضيّة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر الخبرة العملية، والجدول (17.4) يوضّح ذلك:

الجدول رقم(17.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر الخبرة العملية

مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.789	2	0.395	5.007	0.009
داخل المجموعات	7.095	90	0.079		
المجموع	7.884	92			

يتضح من الجدول (17.4) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر الخبرة العملية، لأن مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبالتالي يُستنتج قبول الفرضيّة البديلة.

ومن أجل معرفة الفروق حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر الخبرة العملية، تمّ استخدام اختبار (LSD) للمقارنات الثنائية البُعدية، حيث تمثّل الأرقام في الجدول الفروق في الأوساط الحسابيّة، والجدول (18.4) يوضّح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(18.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات الثنائية البعدية حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر الخبرة العملية.

الخبرة العملية	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	من 5 – 10 سنوات	10 سنوات فأكثر
أقل من 5 سنوات	3.05			
من 5 – 10 سنوات	3.17			
10 سنوات فأكثر	3.28	0.231180		

* الفروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.05.

من خلال الجدول (23.4) كانت الفروق بين ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر من جهة وذوي الخبرة أقل من 5 سنوات لصالح ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر لأن المتوسط الحسابي لديهم أكبر.

سادساً: التحصيل العلمي:

للتحّقق من صحّة هذه الفرضيّة، تمّ استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل

الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر التحصيل العلمي، والجدول (19.4) يوضّح ذلك:

الجدول رقم(19.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لفحص الفروق في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر التحصيل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربّعات	درجات الحريّة	متوسّط المربّعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.137	2	0.569	7.586	0.001
داخل المجموعات	6.747	90	0.075		
المجموع	7.884	92			

يتضح من الجدول (19.4) أنّه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العيّنة حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر التحصيل العلمي، لأن مستوى الدلالة أقل من 0.05 وبالتالي يُستنتج قبول الفرضيّة البديلة.

ومن أجل معرفة الفروق حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر التحصيل العلمي، تمّ استخدام اختبار (LSD)

للمقارنات الثنائية البُعدية، حيث تمثّل الأرقام في الجدول الفروق في الأوساط الحسابيّة، والجدول (20.4) يوضّح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم(20.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات الثنائية البعدية حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى مُتغيّر التحصيل العلمي.

التحصيل العلمي	المتوسط الحسابي	دبلوم فما دون	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
دبلوم فما دون	3.09			
بكالوريوس	3.12			
ماجستير فأعلى	3.73	0.637649	0.611111	

* الفروق دالة إحصائيا عند مستوى 0.05.

من خلال الجدول (20.4) كانت الفروق بين حملة درجة ماجستير فأكثر من جهة وحملة درجة (دبلوم فما دون، وبكالوريوس) من جهة أخرى لصالح حملة درجة ماجستير فأكثر لأن المتوسط الحسابي لديهم أكبر.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 تمهيد

تضمّن هذا الفصل ملخّصاً لنتائج الدراسة ومناقشة النتائج، والاستنتاجات والتوصيات التي تتمحور حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة.

2.5 ملخّص النتائج:

- إنّ دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة بدرجة متوسطة، ومرتفعة من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني.
- وجود علاقةٍ إيجابيةٍ مرتفعةٍ بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني.
- وجود علاقةٍ إيجابيةٍ متوسطةٍ بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، بينما توجد فروق تعزى إلى المتغيرات عدد سنوات الخبرة، التحصيل العلمي لصالح ذوي الخبرة (5–10 سنوات و 10 سنوات فأكثر) وحملة درجة ماجستير فأكثر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، درجة الإعاقة ، طبيعة الإعاقة ، نوع المؤسسة التي يعمل بها المعاق، بينما توجد فروق تعزى للمتغيرات الخبرة العملية، التحصيل العلمي، لصالح ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر وحملة درجة ماجستير فأكثر لأن المتوسط الحسابي لديهم أكبر.

3.5 مناقشة النتائج:

أنّ دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة بدرجة متوسطة، ومرتفعة من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة سليمان (2015) التي أظهرت فعالية مؤسسات المجتمع المحلي في تأهيل المعاقين، وأن تدريب المعاقين يساهم في تنمية قدراتهم لرفع كفاءتهم في مجالات العمل المختلفة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (khoo et al, 2013) التي أظهرت أن (20.6%) من المعاقين حصلوا على عمل بعد التأهيل، وأثبتت دراسة (Chooi Hwa et al, 2008) وجود مشكلات حرمان ذوي الإعاقة من الحصول على وظائف مناسبة وكذلك الرقي بحياتيهم المهنية لنفع مجتمعاتهم

وترى الباحثة أنّ غرفة تجارة وصناعة الخليل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي تسعى إلى تدريب ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل الاندماج في المجتمع من خلال برامج تدريبية يرون أنها تنبع من احتياجات السوق الفلسطيني وتساعد ذوي الاحتياجات الخاصة على العمل في المؤسسات، ولكن عندما يندمج ذوو الاحتياجات الخاصة في العمل يكون هناك بعض الصعوبات تواجههم أثناء القيام في العمل بسبب تغير البيئة الواقعية في المؤسسات واختلاف بيئة العمل بين مؤسسة وأخرى، لذا ظهرت الدرجة متوسطة من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة.

وجود علاقةٍ إيجابيةٍ مرتفعةٍ بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني.

ترى الباحثة أن البرامج التدريبية التي يتم إعدادها تكون نابعة من بيئة العمل التي يحتاجها ذوو الاحتياجات الخاصة لذا ظهرت العلاقة إيجابية مرتفعة، فعند تدريب ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل اندماجهم في العمل تعمل المؤسسات على تحليل البيئة الداخلية والخارجية لسوق العمل الذي سوف يندمج فيه ذوو الاحتياجات الخاصة ويتم تخطيط البرامج التدريبية بناءً على البيئة التي سوف يعمل بها ذوو الاحتياجات الخاصة فنجد أن ورشات العمل التدريبية تكون مرتبطة بالمؤسسات التي سوف يتم إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة فيها.

تختلف هذه النتيجة مع دراسة الرنتيسي (2008) التي أظهرت عدم تعاون رجال الأعمال وأصحاب المصانع مع المؤسسات التي تيتم بتشغيل المعاقين.

وجود علاقةٍ إيجابيةٍ متوسطةٍ بين دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني قبل التشغيل وبعد التشغيل من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة.

ترى الباحثة أن ذوي الاحتياجات الخاصة عندما يتلقون تدريباً يكون هناك صعوبات تختلف من شخص إلى آخر فلا تستطيع البرامج التدريبية مراعاة جميع ظروف ذوي الاحتياجات الخاصة وميولهم لذا نجد أن هناك صعوبات تواجههم قبل التشغيل وبعد التشغيل عندما يندمجون في العمل تكون البيئة في بعض الأحيان غير ملائمة لجميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتكون في بعض الأحيان ملائمة لفئات أخرى، لذلك تكون الملائمة بدرجة نسبية وخاصة أن جميع

العاملين في مجال تدريب ذوي الاحتياجات الخاصة يسعون إلى تحقيق أفضل مستوى من النتائج، ولكن يكون بمستوى مختلفة لذلك ظهرت النتيجة بدرجة متوسطة.

تختلف هذه النتيجة مع دراسة الرنتيسي (2008) التي أظهرت عدم جدية خدمات التأهيل المهني التي تقدمها المؤسسة للمعاقين، ضعف الإمكانيات المادية بالمؤسسات المخصصة لتدريب المعاقين، وفرص العمل لا تناسب المعاقين

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، بينما توجد فروق تعزى إلى المتغيرات عدد سنوات الخبرة، التحصيل العلمي لصالح ذوي الخبرة (5–10 سنوات و10 سنوات فأكثر) وحملة درجة ماجستير فأكثر.

ترى الباحثة أن العاملين في الغرفة التجارية ومؤسسات المجتمع المحلي يسعون إلى تحقيق أفضل مستوى تأهيل المعاقين من أجل الاندماج في السوق الفلسطينية ولكن هناك تفاوت بين شخص وآخر فنجد أن المدربين ذوي التأهيل الأفضل وذوي الخبرة الأكثر يكون لديهم قدرة على تدريب المعاقين بشكل يحقق أهداف التدريب أكثر من غيرهم من المدربين.

تختلف هذه النتيجة مع دراسة (فروانة،2003) التي أظهرت فروقاً لصالح ذوي الإعاقة السمعية.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى متغيّرات: الجنس، درجة الإعاقة ، طبيعة الإعاقة ، نوع المؤسسة التي يعمل بها المعاق، بينما توجد فروق تعزى للمتغيرات الخبرة العملية، التحصيل العلمي، لصالح ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر وحملة درجة ماجستير فأكثر لأن المتوسط الحسابي لديهم أكبر.

ترى الباحثة أن ذوي الاحتياجات الخاصة يتلقون التدريب بنفس الدورة وبنفس الدرجة مع مراعاة جميع فئات الإعاقة ومستوياتها بما يتطلب قدرة على الاندماج في سوق العمل، ولكن نجد أن ذوي الخبرة في العمل وذوي التحصيل الدراسي الأعلى لديهم قدرة على تلقي المهارات التدريبية ولهم قدرة على الاندماج في السوق الفلسطينية أكثر من غيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Fabian, 2007) التي أظهرت حصول 68% من عينة الدراسة على وظائف بمجرد انتمائهم من برنامج المؤسسة ويعود ذلك إلى الأسباب التالية: الجنس، والخبرات السابقة، وتلقي مساعدات اجتماعية

5.5 التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، توصي الباحثة بالآتي:

- ضرورة إيجاد العدالة والمساواة في توظيف ذوي الإعاقة وإجبار أرباب العمل على تعديل ظروف العمل لتتوائم مع إعاقتهم.
- تعزيز مستوى العدالة والمساواة بين ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من العاملين في مهام العمل.
- استخدام التكنولوجيا لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل.
- توفير الخدمات الصحية الملائمة للوضع الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة بعد التشغيل في مؤسسات المجتمع المحلي.
- أن تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على التقليل من ساعات العمل لذوي الاحتياجات الخاصة
- أن تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني سلم الرواتب لذوي الاحتياجات الخاصة.
- أن يلتزم أصحاب العمل بتطبيق حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- إشراك المعاقين في برامج خاصة على قدراتهم ومناسبتها لبيئة العمل.
- تحسين مستوى الخدمات التشغيل للمعاقين وتوفير فرص عمل مناسبة للمعاق بعد حصوله على التأهيل.

قائمة المراجع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

إبراهيم، محمد (2011)، **مشكلات الطلبة المكفوفين في الجامعات الأردنية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردني، عمان.

إبراهيم، مروان (2007)، **رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.

أبو بكر، أحمد (2010)، **دور الرقابة الإدارية في تحسين الأداء لدى منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية من وجهة نظر مدرائها، وآفاق تعزيزها**، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

أبو جري، عرفات (2014)، **العوامل المؤثرة في تمثيل ذوي الإعاقة في الوظائف الحكومية الإدارية من وجهة نظر الإدارة العليا والوسطى** "دراسة حالة على وزارة الاقتصاد الوطني"، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو سيف، عاطف (2005)، **المجتمع المدني والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، دار الشروق، رام الله ، فلسطين.

أبو عودة، مصطفى (2016)، **مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني** "حالة دراسية – كليات التجارة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.

الحديدي، منى (2013)، **الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في الجامعة**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات الأردني، التحديات والاحتياجات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حسن، سهير(2019)، **معلومات عن مدينة الخليل**، موقع سطور الإلكتروني،ت.ن:31-9-2019، الموقع الإلكتروني:sotor.com.

رضوان، دلال (2011)، **دراسة تقييمة للخدمات التي تقدمها المؤسسات الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظات شمال الضفة الغربية**، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

الرنتيسي، أحمد (2008)، **منظور للممارسة العامة في الخدمة العامة في الخدمة الاجتماعية للتغلب على المشكلات التي تحد من التحاق المعاقين حركياً بفرص العمل**، "دراسة مطبقة على المعاقين حركيا بغزة"، جامعة حلوان، مصر.

سليمان، فيليب (2015)، **دور منظمات المجتمع المدني في تأهيل المعاقين بصرياً لدمجهم داخل بيئة العمل " دراسة حالة للمؤسسة التنموية لتمكين ذوى الاحتياجات الخاصة**"، رسالة ماجستير – معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

السوري، إ :(2006).بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية

السوري، إبراهيم (2006)، **بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة غرب آسيا**، القاهرة.

شومر، توفيق (2007)، **العلاقة المتبادلة ما بين الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني** .الحوار المتمدن – العدد1902

الصباح، سهير والحموز، عايد (2013)، مشكلات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في المراكز التأهيلية الفلسطينية، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، مجلد الحادي والعشرون، العدد الأول.

الصباح، سهير وشناعة، هشام (2010)، واقع غرف المصادر الخاصة بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الحكومية الفلسطينية من وجهة نظر المديرين والمعلمين والمرشدين التربويين، ، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الانسانية)**، مجلد 24(8).

صباح، عايش وبشير، حبيش (2018)، أثر الإعاقة على الأسرة بين السلبية والايجابية "دراسة ميدانية على أسر المعاقين عقليا"، **مجلة دراسات اجتماعية** –مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط، العدد الثاني.

عبد الباقي، عزة (2012)، **تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين حركياً في ضوء خبرات بعض الدول**، رسالة ماجستير، جامعة الفيوم، مصر.

عبدات، روحي (2007)، **الآثار النفسية والاجتماعية للإعاقة على أخوة الأشخاص المعاقين** "دراسة ميدانية"، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

عديلة، ابتسام (2012)، **مفهوم الذات والاكتئاب لدى الأشخاص ذوي الإعاقة الجسمية الحركية في محافظة بيت لحم**، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

عوادة، رنا (2007)، **دمج المعاقين حركيا في المجتمع المحلي بيئيا واجتماعيا** "دراسة حالة في محافظة نابلس"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس.

عودة، صلاح وأحمد، رزق (2010)، **واقع الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية ودورها في تعزيز مكانة القطاع الخاص الفلسطيني**، غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله/البيرة.

فروانة، أيمن (2003) **دور مؤسسات التربية الخاصة في محافظات غزة في تنمية قدرات وتأهيل المعاقين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

للأمم المتحدة غرب آسيا، القاهرة.

مبروك، طارق (2009)، **تقييم فاعلية برنامج منظمات المجتمع المدني في تنمية الثقافة المدنية للشباب في محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

متريوس، نيفين (2012)، **المحددات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية لظاهرة الإعاقة في مصر وآثارها على التنمية البشرية**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

مره، أنطون (2010)، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز العيش المشترك المسيحي الإسلامي في مجتمع بيت لحم**، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

مسلم، علي (2003)، **ممارسة طريقة تنظيم المجتمع لتدعيم الخدمات المقدمة للمعاقين**، بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

نور الهدى، حسين (2016)، **فاعلية برنامج إرشادي سلوكي في تعزيز التوافق النفسي الاجتماعي على المعاق حركيا** "دراسة شبه تجريبية –سعيدة–، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر.

مواقع الانترنت

غرفة تجارة وصناعة الكويت، (2010). https://www.kuwaitchamber.org. 6

دليل الغرف التجارية الصناعية،(2009).

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9359

غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل (2019)،

https://hebroncci.org/new/?m=201708

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، (2018)،

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8938

غرفة صناعة وتجارة بيت لحم، (2017)، https://www.bethlehem-chamber.org/about

المراجع الأجنبية:

Chooi Hwa, Ansari, Mahfouz and Muhammad Jantan (2008) **Determinants of Employment Outcomes: A Conceptual Model for Persons with Disabilities**.

Dessler, G.(2013). **Human Resource Management, 13thedition**. New Jersy, USA: Pearson Education, Inc.

Fabian. Ellen (2007). U**rban Youth with Disabilities, Factors Affecting Transition Employment,** University of Maryland, pp. 130–138.

Kennedy, B. and Harris. B. (2003) Employing People with Disabilities: the challenge remains. **Journal of Employment Counseling**, Volume 15 no 1.

Khoo, Ling Ta Tiun and Lay Wah Lee(2013), **Unseen Challenges, Unheard Voices, Unspoken Desires: Experiences of Employment by Malaysians With Physical Disabilities**, Vol. 31, No.1, 37–55.

Marumoagae. m (2012), **Certificate in Advanced Broadcasting Law** (Mandela Institute/WITS). Candidate Attorney, Benoni Justice Centre, Legal Aid South Africa. Email: djdialogue@gmail.com

Moore and Alison, M. Konrad and Judith Hunt,(2005), **Creating a vision boosts the impact of top management support on the employment of managers with disabilities The case of sport organizations in the USA**. www.emeraldinsight.com/2040-7149.htm

ملحق (1)

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا
استمارة ذوي الاحتياجات الخاصة

تحية وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول **" دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة".** حيث سيتم تقديم هذه الدراسة كمتطلب لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا في جامعة القدس.

إن الهدف من هذه الدراسة لن يتحقق إلا بالمشاركة الفاعلة والجادة من جانب المبحوثين عن طريق الإجابة عن أسئلة هذا الاستبيان. يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك، علماً بأن البيانات والمعلومات التي يتم جمعها بهذه الاستبانة ستكون خاصة للأغراض العلمية فقط.

إعداد: غدير فرح عمرو

دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني: هي عملية منظمة مستمرة مبنية على أسس علمية تهدف إلى توجيه قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتنميتها عبر برامج وأنشطة شاملة بما يكفل تحقيق أعلى مستوى لأدائه للاندماج في سوق العمل.

الخدمات المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة قبل التشغيل: هي عبارة عن الدعم الفني والنفسي الذي يتلقه ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل الغرفة التجارية ومؤسسات المجتمع المحلي قبل الانخراط في العمل.

الخدمات المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة بعد التشغيل: هي عبارة عن الدعم الفني والنفسي الذي يتلقه ذوي الاحتياجات الخاصة من قبل الغرفة التجارية ومؤسسات المجتمع المحلي بعد الانخراط في العمل.

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك:

1. النوع الاجتماعي:

أ. ذكر ب. انثى

2. درجة الإعاقة :

أ. قليلة ب. متوسطة ج. شديدة

3. طبيعة الإعاقة :

أ. حركية ب. سمعية ج. بصرية

د. ذهنية هـ. غير ذلك حدد (.....)

4. نوع المؤسسة التي تعمل فيها:

أ. تعليمية ب. خدمية ج. تجارية

د. غير ذلك حدد (.....)

5. الخبرة العملية:

أ. 5 سنوات فما دون ب. 5-10 سنوات ج. أكثر من 10 سنوات

6. التحصيل العلمي

أ. دبلوم فما دون ب. بكالوريوس ج. ماجستير فأعلى

القسم الثاني: فقرات الاستبانة:

أرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع إشارة (√) أمام رمز الإجابة التي تراها / ترينها مناسبة

الرقم	الفقرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
قبل التشغيل						
.1	واجهت معارضة من قبل الأسرة قبل دخول مجال العمل					
.2	واجهت صعوبة في الحصول على العمل					
.3	الإعاقة سبباً في الحصول على الوظيفة					
.4	لا أثق بقدراتي قبل التشغيل					
.5	عملت غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في مساعدتي للحصول على العمل					
.6	حصلت على المعرفة التامة بالعمل الذي سأقوم به					
.7	تم توفير لي جميع الأدوات المكتبية الخاصة بي					
.8	تم توفير لي الخدمات الصحية الملائمة لوضعي الصحي					
بعد التشغيل						
.9	أعاني من تدني الأجور في العمل					
.10	أعاني من طول ساعات العمل					
.11	هناك صعوبة في تغطية نفقات العلاج					
.12	أجد صعوبة في الموصلات للوصول إلى العمل					
.13	بيئة العمل غير ملائمة لوضعي الصحي					
.14	أبذل جهد أكبر من طاقتي في العمل					
.15	لا يوجد مساواة بيني وبين زملائي في مهام العمل					
.16	يتم توجيه تعابير غير مناسبة لي من قبل المدير والزملاء					
.17	الإعاقة تصعب حصولي على الترقية في العمل					
.18	يلتزم أصحاب العمل بتطبيق حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة					
.19	يتم تأمين التجهيزات الخاصة بالوضع الصحي المناسب					
.20	الإعاقة التي أعاني منها مناسبة لطبيعة العمل					
.21	تعمل المؤسسة على تكليفي بالمهام التي أبدع فيها					
.22	تم منحي تأميناً صحياً خاصاً بي					

جامعة القدس
كلية الدراسات العليا

استمارة غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني

تحية وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول **" دور غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر العاملين في غرفة صناعة وتجارة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة".** حيث سيتم تقديم هذه الدراسة كمتطلب لنيل درجة الماجستير من كلية الدراسات العليا في جامعة القدس.

إن الهدف من هذه الدراسة لن يتحقق إلا بالمشاركة الفاعلة والجادة من جانب المبحوثين عن طريق الإجابة عن أسئلة هذا الاستبيان. يرجى وضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة وفي الخانة المخصصة لذلك، علماً بأن البيانات والمعلومات التي يتم جمعها بهذه الاستبانة ستكون خاصة للأغراض العلمية فقط.

إعداد: غدير فرح عمرو

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك:

1. النوع الاجتماعي **للفرد الذي يعمل في المؤسسة:**

ب. ذكر ب. انثى

2. عدد السنوات العمل في المؤسسة:

ب. 5 سنوات فما دون ب. 5-10 سنوات ج. أكثر من 10 سنوات

3. التحصيل العلمي

أ. دبلوم فما دون ب. بكالوريوس ج. ماجستير فأعلى

القسم الثاني: فقرات الاستبانة:

أرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع إشارة (√) أمام رمز الإجابة التي تراها / ترينها مناسبة

الرقم	الفقرات	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
قبل التشغيل						
1.	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على عقد دورات تدريبية لذوي الاحتياجات الخاصة					
2.	رفض العديد من المؤسسات تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة					
3.	هناك شراكة بين غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني لتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة					
4.	يتم استخدام التكنولوجيا لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة للعمل					
5.	هناك دورات متخصصة حسب الوظيفة التي يتم تأمينها لذوي الاحتياجات الخاصة					
6.	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على تعزيز مهارات الاتصال والتواصل لدى ذوي الاحتياجات الخاصة					
7.	يستفيد معظم ذوي الاحتياجات الخاصة من الدورات التأهيلية					
8.	تدرس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني بيئة العمل الاجتماعية من حيث مناسبتها لذوي الاحتياجات الخاصة					
9.	يتم تزويد ذوي الاحتياجات الخاصة بالمعرفة عن العمل الذي سيقومون به					
10.	يتم مرافقة ذوي الاحتياجات الخاصة عاملين ذوي خبرة عالية لتدريبهم على العمل					
بعد التشغيل						
11.	تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني ذوي الاحتياجات الخاصة بعد التشغيل					
12.	تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني سلم الرواتب لذوي الاحتياجات الخاصة					
13.	تدرس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني مستوى الرضا عن العمل لذوي الاحتياجات الخاصة					
14.	تؤمن غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني الأمان الوظيفي لذوي الاحتياجات الخاصة					
15.	تساعد غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في توفير بيئة عمل مجهزة حسب الوضع الصحي لذوي الاحتياجات الخاصة					

16.	تتابع غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني المهام التي يتم تكليف ذوي الاحتياجات الخاصة بها					
17.	يتم توعية العاملين في المؤسسات في كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة					
18.	يتم متابعة أسباب تغيب العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة عن العمل					
19.	تتكفل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني بالنفقات العلاجية لذوي الاحتياجات الخاصة					
20.	تساهم غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني في التغلب على نقاط الضعف لذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم لتنفيذ المهام					
21.	يتم تقديم المساندة المهنية لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني					
22.	تساعد غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على تعزيز الثقة بالنفس لذوي الاحتياجات الخاصة					
23.	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على التقليل من ساعات العمل لذوي الاحتياجات الخاصة					
24.	تعمل غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل ومؤسسات المجتمع المدني على توفير العمل المناسب لكل فرد حسب إعاقته					

شاكراً لكم على حسن تعاونكم معي،،،

أسماء المحكمين:

1. د. فضل عيدة.
2. د. محمد الجعبري.
3. د. سمير أبو زنيد.
4. د. كمال مخامرة.
5. د. نبيل الجندي.
6. د. حاتم عابدين.
7. د. خالد كتلو

المحتويات

إقـــرار ..... أ

الإهـــداء..... ب

الملخص..... د

Abstract..... هـ

الفصل الأول..... 1

الإطار العام للدراسة..... 1

1.1 مقدمة 1

2.1 مشكلة الدراسة: 4

3.1 أهداف الدراسة..... 6

4.1 أهمية الدراسة..... 7

5.1 حدود الدراسة: 8

6.1 مصطلحات الدراسة: 8

الفصل الثاني 11

الإطار النظري والدراسات السابقة..... 11

1.2 الإطار النظري..... 11

1.1.2 الإعاقة 11

2.1.2 أنواع الإعاقة 13

3.1.2 مسببات الإعاقة :..... 14

4.1.2 تأهيل ذوي الإعاقة في المجتمع:..... 15

5.1.2 الغرفة الصناعية التجارية ودورها في المجتمع:..... 18

6.1.2 نشأة الغرف التجارية الفلسطينية..... 20

7.1.2 دور الغرف التجارية من خلال الخدمات التي تقدمها..... 22

8.1.2 دور الغرف التجارية في عملية التدريب:..... 23

9.1.2 دور الغرف التجارية في التخطيط الإستراتيجي:.....25
10.1.2 مفهوم المجتمع المدني:.....26
11.1.2 نشأة وتطور المجتمع المدني 27
1.11.1.2مكونات المجتمع المدني:.....28
2.11.1.2 العقبات التي تواجه عمل المؤسسات المجتمع المدني: 29
2.2 الدراسات السابقة:.....31
1.2.2 الدراسات العربية.....31
2.2.2 الدراسات الأجنبية: 34
3.2 التعقيب على الدراسات السابقة.....37
الفصل الثالث.....39
الطريقة والإجراءات 39
1.3 منهج الدراسة:.....39
2.3 مجتمع الدراسة: 40
3.3 عينة الدراسة: 40
4.3 أداة الدراسة: 42
5.3 صدق الأداة.....42
6.3 ثبات الأداة:.....46
7.3 متغيرات الدراسة:.....47
8.3 المعالجة الإحصائية.....47
9.3 مفتاح التصحيح:.....48
الفصل الرابع 49
نتائج الدراسة 49
1.4 تحليل النتائج المتعلّقة بأسئلة الدراسة 50
2.4 تحليل النتائج المتعلّقة بفرضيّات الدراسة:.....60

الفصل الخامس.....76
مناقشة النتائج والتوصيات.....76
1.5 تمهيد.....76
2.5 ملخّص النتائج:.....76
3.5 مناقشة النتائج:.....78
5.5 التوصيات.....82
قائمة المراجع:.....83